AR

ورقة مناقشة

تعزيز الاتساق بين سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية

تنفيـذ إطار العمل الخاص بالمؤتمـر الدولي الثاني حول التغذية

UNSCN

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

مايو 2016

جميع الحقوق محفوظة. تشجّع اللجنة الدائمة للتغذية التابعة الأمم المتحدة استخدام محتوى هذا المنتج ونشره. ويجوز استنساخ هذه المطبوعة ونشرها لأغراض الاستخدام التجاري أو غير التجاري، شريطة الإشارة بشكل مناسب إلى أنّ اللجنة الدائمة للتغذية هي المصدر، وألا يُذكر أو يُفهم ضمناً بأي شكل من الأشكال مصادقة اللجنة على آراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرّف، وإعادة البيع، بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى، إلى أمانة اللجنة الدائمة للتغذية على العنوان التالي scn@fao.org

تعزيز الاتساق بين سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية

تنفيـذ إطار العمل الخاص بالمؤتمـر الدولي الثاني حول التغذية

UNSCN

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

مايو 2016

شكر وتقدير

إن مؤلف ورقة المناقشة التي بين أيديكم هي الدكتورة «كورينا هوكس» الأستاذة الجامعية الجديدة المختصة بسياسات الأغذية، بمركز السياسات الغذائية، التابع لجامعة سيتي لندن، حيث تشغل منصب رئيس مشارك لفريق الخبراء الدوليين المعنيين بإعداد تقرير عالمي للتغذية وعضو فريق الخبراء الدولي المعني بالنظم الغذائية المستدامة (IPES-Food).

أصبحت هذه الورقة متاحة للمناقشة بفضل الإسهامات والتعليقات التي قدمها زملاؤنا من منظمة الأغذية والزراعة («إليونورا كانيچياني»، و«إيكاتريانا كريڤونوس»)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي («إبا دولمن» و«كرستينا ميندیز»)، ومنظمة الصحة العالمية («بن ماكجريدي»، و«كاترين إنجلهاردت»)، ومنظمة التجارة العالمية («ديڤن ماكدينيل»، و«إيڤن روچرسن»، و«كرستيان ولف»). كما أفادت بعض التعليقات في الخروج بهذه الورقة وتفضل بتلك التعليقات «ڤنسنت أتكنز»، و«فيليب باكر»، و«چوك برثلوت»، و«كيم بيرنت»، و«چنيفر كلاب»، و«يوچينيو بونيا»، و«إيان جلسون»، و«ليبي هاترسلي»، و«لِم لي تشين»، و«سوزان لوجسترب»، و«بيتر لوننبرج»، و«بريان لوتز»، و«جرهام ماكدونالد»، و«أحمد مختار»، و«صوفيا مورفي»، و«ريتشيل نوچينت»، و«كاثرين ماكلين بيركل»، و«ستيفانو براتو»، و«رانچا سينجابوتا»، و«ماركو سبرينجمان»، و«ريتشارد سميث»، ويندي سنودن تيرنس ستيوارت»، و«آن ماري ثاو»، و«ريمكو ڤان دو با»، و«باربرا ڤون تايجرستروم»، و«إلڤيرا اوتشلو»، و«باتريك ويب»، و«هيلين والز». وتتقدم أمانة اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية بالأمم المتحدة (يونسن) بالشكر للجميع على ما قدموه من دعم ومشورة.

تولى إدارة المشروع الدكتورة «مارزيلا وستفيلد»، و«لينا ماهي»، بالأمانة العامة للجنة اليونسن. ونتوجه بالشكر والعرفان لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية التي قدمت الدعم التمويلي، من خلال الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة (BMEL).

يتوفر هذا التقرير أيضًا على الموقع الإلكتروني للجنة اليونسن *www.unscn.org*.

بيـان المحتويات

قائمة شرح الاختصارات 2

تمهيد 3

الرسائل الأساسية 5

1- المقدمة 9

2- التغذية والإجراءات المتعلقة بالتغذية 11

2.1. التغذية والتنمية المستدامة 11

2.2. تفشي سوء التغذية بكل أشكاله 11

2.3. أسباب سوء التغذية بكل أشكاله 12

2.4. غايات التغذية والتقدم في مواجهة سوء التغذية بكل أشكاله 12

2.5. الإجراءات التي من شأنها التصدي لسوء التغذية بكل أشكاله 14

3- سياسة التجارة 17

3.1. سياسة التجارة والتنمية 17

3.2. اتفاقيات التجارة 19

3.3. سياسات تحرير التجارة والاستثمار 21

4- سبل تحقيق الاتساق (أو الافتقار إليه) بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية 23

4.1. أهداف سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية 23

4.2. العلاقات التي تربط بين أهداف سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية 24

4.3. إتاحة حيز في سياسة التجارة للإجراءات المتعلقة بالتغذية 30

5- كيف يمكن تعزيز الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية؟ الأدوات والإجراءات 35

5.1. أدوات تحليل الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالأغذية 35

5.2. السياسات التكميلية لتحقيق أقصى مستوى من تضافر الجهود المحتمل وتقليل المخاطر المحتملة إلى أدنى حد 37

5.3. تعزيز القدرة على التنسيق فيما بين القطاعات 37

5.4. تحسين إدارة إجراءات وضع السياسات 38

6- الاستنتاجات والإجراءات الموصى بها 41

المراجع 43

الملحق 1. 50

قائمة شرح الاختصارات

FAO	الفاو، منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة
FDI	استثمار أجنبي مباشر
GATT (1947)	الجات، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الذي تم اعتماده في عام 1947
GATT (1994)	الجات، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الذي تم اعتماده في عام 1994
ICN2	المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (2014)
ISDS	تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة
NAFTA	نافتا، اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
NCD	الأمراض غير المعدية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
SDG	غايات التنمية المستدامة
TPP	شراكة المحيط الهادئ
TTIP	شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

تمهيد

تطبيق إطار خطة العمل المعتمدة بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

التزمت الحكومات في شتى أنحاء العالم في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بوضع «سياسات عامة متسقة» لتحسين مستوى التغذية. وكان ذلك نتيجة التنظيم المشترك للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (ICN2) من جانب منظمة الفاو/منظمة الصحة العالمية. كما دعت الحكومات بعد مرور عام واحد على ذلك إلى العمل على «اتساق السياسات» – في حالة دعم السياسات في مختلف القطاعات لأهداف مشتركة – فيما يتعلق بتنفيذ جدول الأعمال الجديد لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ووفقًا لتقديرنا فإن أحد المجالات الذي تظهر به الحاجة إلى الاتساق هو العلاقة بين سياسات التجارة والسياسات والبرامج التغذوية. وهذه نقطة خلافية، حيث يتخوف البعض من التجارة عند النظر إليها من منظور تغذوي، بينما يراها الآخرون طريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية لرفع مستوى التنمية البشرية. ويمكن تحقيق اتساق السياسات فيما بين التجارة والتغذية إذا بُذلت الجهود المدروسة من أجل توحيد اتجاه إجراءات سياسة التجارة والأهداف التغذوية. فعندما تسير السياسات بمختلف القطاعات في اتجاه واحد، تعم الفائدة على كلا الجانبين. ومثال لذلك فإن سياسات التجارة التي تعزز النتائج التغذوية الجيدة ستؤدي إلى وجود مجموعات سكانية تتمتع بالصحة ويمكنها المشاركة في تحقيق التطور الاقتصادي للأمم. ووفقًا لتقديرنا فإن الأمر يستدعي المزيد من الاهتمام بالاستفادة من التجارة لخدمة المجال التغذوي. ونكرر الدعوة التي أطلقها إعلان روما المتعلق بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية لوضع سياسات تجارية من أجل «تعزيز الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع».

توفر هذه الدراسة المطروحة للمناقشة حيزًا للحوار البناء بصدد العلاقة بين سياسة التجارة والتغذية. فهي تبين أن العلاقات التي تربط بين سياسات التجارة والإجراءات التي تم التخطيط لها للتصدي لسوء التغذية معقدة وتؤدي إلى ظهور خلافات في الآراء بقدر لا يُستهان به. وتقتضي الحاجة الاعتراف بتأثير تحرير التجارة الحالي على الأنظمة الغذائية في كثير من الدول فيما يتعلق بارتفاع معدل توفير المزيد من المنتجات الغذائية المصنَّعة وتيسير الحصول عليها وكذلك زيادة استهلاك الأغذية الغنية بالدهون والسكريات والأملاح، مما يسهم في ظهور السمنة كمرض وبائي. وبالرغم من ذلك قد توجد بعض الفرص للاستفادة من أحد العوامل الاقتصادية الهامة مثل سياسة التجارة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التغذوية الإيجابية.

إننا نأمل في أن يستفيد مقررو سياسة التجارة المزيد من هذه الدراسة المطروحة للمناقشة، وأن يدركوا الطريقة التي يمكن من خلالها أن تسهم التجارة في تحسين التغذية. وبالمثل، فإننا نأمل في استفادة المجتمع المحلي التغذوي بدرجة أعلى من اتضاح الفرص التي تتيحها سياسات التجارة للتصدي لسوء التغذية.

وتضع هذه الدراسة المطروحة للمناقشة ثمانية توصيات لمجموعة من الجهات الفاعلة المعنية بسياسة التجارة والإجراءات المتعلقة التغذية. وإننا نحث تلك الجهات الفاعلة على النظر في هذه التوصيات باعتبارها طريقة لتحملها مسؤولية الالتزام الهام الذي تم إقراره في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية من أجل تعزيز اتساق السياسة في مجال التغذية.

« آنا لارتي»

مدير
شعبة التغذية والنظم الغذائية
منظمة الفاو

«فرانشيسكو برانكا»

مدير
إدارة التغذية من أجل الصحة والتنمية
منظمة الصحة العالمية

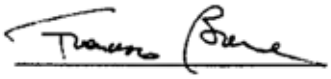

الرسائل الأساسية

رغم التقدم الذي تم إحرازه، ما زالت أشكال متعددة من سوء التغذية تنتشر في أنحاء العالم. إن تحقيق الغاية 2.2 من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) - إنهاء سوء التغذية بكل أشكاله - والغايات المتعلقة بالتغذية والأمراض غير المعدية التي تسعى منظمة الصحة العالمية لتحقيقها يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات المنسقة. وبالرغم من إمكان اتخاذ العديد من الإجراءات بشأن التغذية لتحقيق الأهداف التغذوبة، يتطلب الأمر تقديم المزيد من الإسهامات من جانب قطاعات بخلاف القطاعات المعنية بالتغذية/الصحة.

يتيح اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 فرصة هامة للوصول إلى درجة أكبر من الاتساق بين أهداف التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وتنص الغاية 17.14 بأهداف التنمية المستدامة على «تعزيز اتساق السياسات لتحقيق التنمية المستدامة.»

حدد إعلان روما عام 2014 المتعلق بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (ICN2) سياسة التجارة باعتبارها أحد جوانب التنمية في الميدان الاقتصادي التي من الممكن أن تلعب دورًا أكبر للإسهام في تحقيق الأهداف التغذوية. وتم تضمين سياسة التجارة باعتبارها استراتيجية تشمل مختلف القطاعات من أجل التنمية فيما يتعلق بجميع نواحي أهداف التنمية المستدامة.

تشمل سياسة التجارة الحديثة مجموعة ضخمة من مختلف أدوات السياسة المصممة ليس للتأثير على الحركة المادية للبضائع عبر حدود أراضي الدولة فحسب، بل للتأثير أيضًا على **توفير الخدمات والتبادل الاقتصادي.** ويتمثل الهدف الرئيسي العام لسياسة التجارة الحديثة في تقليل الحواجز وبخلاف ذلك تيسير التجارة من خلال مجموعة من الخطوات يطلق عليها اسم **تحرير** التجارة.

ثمة احتمال لوجود اتساق والافتقار إليه على حد سواء فيما بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. فمن الممكن أن تأتي القرارات التي يتم اتخاذها حيال سياسة التجارة داعمة للأهداف التغذوية - ولكن من الممكن أيضًا لسياسات التجارة أن تقوّض الأهداف التغذوية. وتعتمد درجة الاتساق و/أو الافتقار إليه فيما بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية على مجموعة كبيرة من العوامل، بما في ذلك أشكال سوء التغذية والأغذية المتأثرة؛ وخصائص الجماعات الفرعية للسكان وأنظمة الأغذية في الدول؛ والإصلاحات التجارية والسياسة الحالية والمؤسسات المقامة في الدول والشركاء التجاريون.

إن غياب القدرة على التعميم في العلاقة بين سياسة التجارة والتغذية يعني حاجة الدول إلى تحديد إذا ما كانت تتمتع بالاتساق و/أو تفتقر إليه فيما بين سياسات تجارية معينة وسياسات وبرامج تغذوية في الإطارين الوطني والمحلي لديها. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تطوير الأدوات التحليلية المناسبة وتطبيق استخدامها.

ثمة فرص كبيرة متاحة للدول للعمل على تعزيز الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية عن طريق تنفيذ سياسات تكميلية من أجل الوصول للدرجة القصوى من تضافر الجهود والحد الأدنى من المخاطر. ولتحقيق ذلك، تقتضي الحاجة توفير حيز وافي للسياسة في الاتفاقات التجارية. وعلى الرغم من أن الاتفاقات التجارية غالبًا ما تترك حيزًا وافيًا للإجراءات الضرورية المتعلقة بالتغذية، فإن المجموعات أصحاب المصالح والتي تحركها الدوافع السياسية قد تضع الإجراءات المتعلقة بالتغذية على نحو غير دقيق في إطار يظهر تناقضًا مع قانون التجارة.

إن رفع القدرة على التنسيق فيما بين القطاعات وتحسين إدارة إجراءات وضع السياسات من الأمور الضرورية لإتاحة الفرصة للاتساق المعزز فيما بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية والتحفيز على ذلك.

يتمثل جوهر أي استراتيجية تتعلق باتساق السياسة في الاتفاق على أهداف مشتركة للسياسة سعيًا إلى مواجهة التحديات المتعلقة بكل من التجارة والتغذية بأسلوب يتسم بالتناسق والاتساق. ومن ثم فإن التحفيز على بذل الجهود الرامية إلى تحقيق درجة أعلى من الاتساق سيتطلب من الدول التعامل مع التغذية، والتجارة، باعتبارهما ضمن أولى أولويات التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى الجانب الذي يركز على التغذية، تمثل ورقة المناقشة المطروحة خطوة أولى في رحلة البحث عن إجابة للسؤال: ما الإجراءات التالية التي يحتاج مقررو السياسات إلى اتخاذها من أجل تعزيز الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية؟ وينصب الاهتمام بتلك الورقة على سياسة التجارة الحديثة والحالية المتعلقة بتوسيع نطاق التجارة، فهي تركز على السياسات المعنية بتحرير التجارة من خلال الاتفاقات العالمية والإقليمية.

ويتناول سياق ورقة المناقشة الدعوة التي تضمنها إعلان روما عام 2014 المعني بالتغذية والمتعلق بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، التي حثت على «تيسير سياسات التجارة لتعزيز الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع.» وتم تضمين سياسة التجارة في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) باعتبارها عنصر يشمل مختلف القطاعات، كما تتضمن الأهداف الغاية التي تنص على «تعزيز اتساق السياسات لتحقيق التنمية المستدامة.»

وتقدم الورقة نظرة عامة على الأهداف المعنية بالإجراءات المتعلقة بالتغذية وكذلك سياسة التجارة الحديثة، كما توفر الورقة استقصاء لاحتمال وجود اتساق والافتقار إليه على حد سواء فيما بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. وفضلًا عن ذلك تلقي الورقة الضوء على أربع إجراءات يمكن لمقرري السياسات اتخاذها لتعزيز الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية: 1) وضع أدوات تحليلية يمكن للدول أن تستخدمها لإجراء تحليل يختص بالسياق لمدى الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية فيما يتعلق بالتجمعات السكانية لديها؛ و(2) تحديد سياسات تكميلية وتنفيذها لتعزيز تضافر الجهود وإدارة المخاطر فيما بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية؛ و(3) بناء القدرة على التنسيق فيما بين القطاعات؛ و(4) تحسين إدارة إجراءات وضع السياسات. وتُختتم الورقة بثماني توصيات محددة للفاعلين الرئيسيين فيما يتعلق بالتجارة والتغذية.

1- المقدمة

تعزيز اتساق السياسات لتحقيق التنمية المستدامة

تنص الغاية 17.14 لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) المعتمدة في سبتمبر 2015 على «تعزيز اتساق السياسات لتحقيق التنمية المستدامة.» وعادةً ما يُفهم اتساق السياسة على أنه «رفع مستوى تعزيز الإجراءات المتعلقة بالسياسة على نحو مشترك بين الأطراف عبر الإدارات والأجهزة الحكومية لإيجاد تضافر للجهود سعيًا لتحقيق الأهداف المتفق عليها» (OECD, 2003). ويوسع مفهوم «تعزيز اتساق السياسات لتحقيق التنمية المستدامة» من نطاق هذا التعريف لدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية للتنمية المستدامة في جميع مراحل وضع السياسة على المستوى المحلي والدولي (OECD, 2014). إن هذا المفهوم الذي تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على تطويره يهدف إلى دعم نتائج التنمية المستدامة عن طريق إزالة الحواجز الفاصلة بين المجموعات المنفذة للسياسة وتطبيق أساليب متكاملة تشمل الحكومة بأسرها. ويمثل اتساق السياسة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة أسلوبًا تم تصميمه للمساعدة في ضمان أن الإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف السياسة المختلفة (مثل ما يتعلق منها

بالزراعة، والتغذية، والصحة) يمكن أن تدعم بعضها البعض بدلًا من تقويض بعضها البعض. كما يركز خاصةً على ضمان أن السياسات التي تعمل على رفع كفاءة النمو الاقتصادي ترتبط على نحو أفضل بتلك السياسات التي ينصب الاهتمام فيها على تحقيق الرعاية الاجتماعية والتطوير في الميدان البيئي.

وفضلًا عن هذه الجوانب، فإن أكثر النقاط التي تدور حولها المناقشات في مجال اتساق السياسات فيما يتعلق بالتنمية هي الاتساق بين سياسة التجارة والنواحي الاجتماعية للتنمية وحقوق الإنسان (مثل Blouin, 2007; de Schutter, 2009; Smith et al, 2009; Liberman and Mitchell, 2010; Concord, 2013; Forster and Stokke, 2013). ويشمل ذلك التغذية. وتمت الدعوة في إعلان روما عام 2014 المعني بالتغذية إلى «تيسير سياسات التجارة لتعزيز الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع.» (FAO/WHO, 2014a). كما تمت الدعوة به إلى «سياسات عامة متسقة» لدعم توفير النظم الغذاء الصحية والغنية بالفائدة الغذائية. وتم دمج التغذية والتجارة على حد سواء ضمن أهداف التنمية المستدامة. وينص الهدف 2 على «القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة ورفع مستوى الزراعة المستدامة» إلى جانب الغاية 2.2 التي تنص على «القضاء على جميع أشكال سوء التغذية.» وتمثل سياسة التجارة أحد عناصر أهداف التنمية المستدامة التي تشمل مختلف القطاعات. فهي أحد «السبل التنفيذية» المتضمنة في الهدف 17، المشار إليه ضمن الغايات الثمان التي تمتد لتدخل ضمن أهداف التنمية المستدامة الأربعة (الملحق 1)، بل وتتعلق بعدد أكبر من عناصر أهداف التنمية المستدامة (Tipping and Wolfe, 2015).

وتهدف ورقة المناقشة المطروحة في سياق الدعوة إلى اتساق السياسة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة إلى تحديد الإجراءات التي يمكن لمقرري السياسات اتخاذها لتعزيز الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. وتقدم الورقة أولًا نظرة عامة على أنواع الأشكال المتعددة لسوء التغذية ومستواها، وأسبابها والإجراءات المتعلقة بالتغذية الممكنة للتصدي لهذه الأشكال. ثم تقدم نظرة عامة على سياسة التجارة وتسرد رسوم توضيحية لشرح احتمال وجود كل من الاتساق والافتقار إليه إلى جانب الإجراءات المتعلقة بالتغذية. ثم تحدد أربعة إجراءات رئيسية لمقرري السياسات للنظر فيها من أجل تعزيز الاتساق: 1) وضع أدوات تحليلية يمكن للدول أن تستخدمها لإجراء تحليل يختص بالسياق لمدى الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية فيما يتعلق بالتجمعات السكانية لديها؛ و(2) تحديد سياسات تكميلية وتنفيذها لتعزيز تضافر الجهود وإدارة المخاطر فيما بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية؛ و(3) بناء القدرة على التنسيق فيما بين القطاعات؛ و(4) تحسين إدارة إجراءات وضع السياسات. وتُختتم بمجموعة من ثماني توصيات محددة للفاعلين الرئيسيين.

2- التغذية والإجراءات المتعلقة بالتغذية[1]

2.1. التغذية والتنمية المستدامة

تمثل التغذية الجيدة حجر الزاوية للصحة الجيدة والتنمية المستدامة في أنحاء العالم. فهي تحافظ على حياة الأفراد، وتعزز المناعة، وتقلل من قابلية الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض غير المعدية (NCDs)، ويحسن من التطور الذهني والجسدي، ويزيد من مستوى الإنتاجية الاقتصادية للكبار، ويمكن أن يساعد على التعامل مع البصمة البيئية الخاصة بالغذاء (WHO, 2012, IFPRI, 2015).

وعلى الرغم من ذلك تتأثر معظم الأسر المعيشية في العالم بنقيض التغذية الجيدة - ألا وهو «سوء» التغذية. ويظهر سوء التغذية في أشكال مختلفة، تشمل أشكال عديدة من «نقص» التغذية، مثل عدم النمو على النحو المناسب (قصر القامة الشديد بالنظر إلى العمر - «التقزم»)، والنحافة البالغة («الهزال») ونقص المغذيات الدقيقة، مثل فيتامين أ والحديد. كما يتخذ سوء التغذية أشكالًا ترتبط بزيادة استهلاك أغذية ومغذيات معينة - زيادة الوزن/ السمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغذية.

2.2. تفشي سوء التغذية بكل أشكاله

تعاني معظم الدول الآن من أشكال عديدة من سوء التغذية بغض النظر عن الفترة الزمنية. وقد أصبح هذا الموقف - الذي غالبًا ما يُشار إليه بالعبء متعدد الأشكال لسوء التغذية - يمثل «الحالة الجديدة المعتادة» في معظم أنحاء العالم (IFPRI, 2014). وينتشر نقص التغذية بالدرجة الأكبر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ويثير القلق بوجه خاص عندما يعاني منه الأطفال والنساء في سن الإنجاب، حيث يعاني 161 مليون طفل تقل أعمارهم عن 5 سنوات من قصر القامة الشديد بالنظر إلى أعمارهم (متقزمون)، بينما يقل وزن 51 مليون منهم عن الوزن المناسب لأطوالهم (يعانون من الهزال) (UNICEF/WHO/World Bank 2015). ويتبع الكثير من هؤلاء الأطفال وملايين من النساء أنظمة غذائية ينقص بها فيتامين أ، والحديد، واليود، والزنك. ومن ناحية أخرى، يعاني 42 مليون طفل تقل أعمارهم عن 5 سنوات و1.9 من الكبار من زيادة الوزن أو السمنة (WHO, 2015a). وأشارت التقديرات في عام 2010 إلى أن ما يزيد عن 12 مليون حالة وفاة بالعالم نتجت عن أمراض غير معدية ترتبط بالأنظمة الغذائية غير الصحية والنشاط الجسدي غير الكافي (Lim et al, 2013). وتتزايد هذه الأشكال من سوء التغذية في البلدان منخفضة الدخل ولكنها تنتشر أكبر انتشار في البلدان متوسطة ومرتفعة الدخل. وتظهر بالدرجة الأكبر في الكبار، ولكنها تظهر أيضًا في الأطفال.

إن فترة التعرض لسوء التغذية على وجه الخصوص هي أول 1000 يوم بين حمل المرأة وعيد الميلاد الثاني لطفلها. وتمثل التغذية الجيدة أثناء تلك الفترة المبكرة من العمر - بدءًا من فترة الجنين وحتى سن سنتين - أهمية جوهرية للنمو الجسدي وتطور الوظائف المعرفية. وقد يؤثر نقص التغذية تأثيرًا مميتًا في تلك

1 تشير «الإجراءات المتعلقة بالتغذية» إلى سياسات، وبرامج، وتدخلات محددة ترتبط بالهدف المعني بتحسين التغذية

الفترة، حيث يشكّل نقص التغذية اليوم سببًا رئيسيًا للوفاة بين الأطفال صغار السن في أنحاء العالم. كما يؤثر نمو الطفل دون الحد الأمثل في أول 1000 يوم على ظهور مخاطر مستقبلية للإصابة بأمراض NCDs ((Uauy et al, 2008.

2.3. أسباب سوء التغذية بكل أشكاله

تتمثل الأسباب المباشرة لسوء التغذية في تناول كميات غير كافية من الطعام و/أو مغذيات معينة، أو عدم قدرة الجسم على امتصاص المغذيات والاستفادة منها، أو زيادة استهلاك أطعمة بعينها (WHO, 2015b). ونظرًا للتأثير الكبير للمرض على قدرة الجسم على امتصاص المغذيات، يظهر اعتلال الصحة أيضًا كأحد المحددات المباشرة الهامة لسوء التغذية.

2.4. غايات التغذية والتقدم في مواجهة سوء التغذية بكل أشكاله

جاء القرار 65.6 لجمعية الصحة العالمية في عام 2012 مؤيدًا للخطة التنفيذية الشاملة المعنية بالتغذية المقدمة للأم، والطفل الرضيع، والطفل صغير السن، وذلك إدراكًا للحاجة إلى إجراءات عالمية عاجلة. وقد حددت الخطة مجموعة من ستة غايات عالمية للتغذية تهدف إلى تحفيز الدول على الحد من المظاهر المختلفة لسوء التغذية بين النساء، والرضع، والأطفال صغار السن مع حلول عام 2015 (المربع 1).

بالإضافة إلى الغايات الستة لجمعية الصحة العالمية، اعتمدت منظمة الصحة العالمية في عام 2013 إطار عالمي لرصد الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. ويشمل هذا الإطار غايتين عالميتين تتعلقان بعوامل المخاطرة في المجال التغذوي المتعلقة بالأمراض غير المعدية لدى الكبار والمراهقين (المربع 1).

المربع 1. ثماني غايات عالمية متعلقة بالتغذية لعام 2025 معتمدة من جانب الدول الأعضاء بمنظمة الصحة العالمية

غايات منظمة الصحة العالمية المعنية بالتغذية المقدمة للأم، والطفل الرضيع، والطفل صغير السن

- الوصول إلى انخفاض بنسبة 40% في عدد الأطفال تحت سن 5 سنوات ممن يعانون من التقزم؛
- الوصول إلى انخفاض بنسبة 50% لحالات الأنيميا في النساء في سن الإنجاب؛
- الوصول إلى انخفاض بنسبة 30% لحالات المواليد منخفضي الوزن؛
- عدم ارتفاع حالات زيادة الوزن في الأطفال تحت سن 5 سنوات؛
- زيادة معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة في 6 أشهر الأولى لما يصل إلى 50% على الأقل؛
- خفض حالات التقزم (لدى الأطفال تحت سن 5 سنوات) بنسبة تقل عن 5% والثبات على هذا المعدل.

الإطار العالمي لرصد الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

- عدم زيادة حالات الإصابة بالسمنة وداء السكري (لدى الكبار والمراهقين)
- خفض تناول الملح بنسبة 30% (لدى الكبار)

المصدر: *WHO, 2013b*; *WHO 2014a*

تبين متابعة التقدم للتوصل إلى مؤشرات على تحقيق تلك الغايات أنه في عام 2015 تمضي 119 دولة من بين 193 دولة خاضعة للرصد في الطريق إلى تحقيق غاية واحدة على الأقل (IFPRI, 2015). وعلى الرغم من ذلك، تمضي 21 دولة فقط في الطريق إلى تحقيق ثلاث غايات أو أكثر، وبالنسبة لحالات السمنة لدى الكبار، لا تتبع أي دولة الطريق المطلوب. وبهذا المعدل، لن تتحقق الغايات العالمية للتغذية مع حلول عام 2025. ويُلاحظ أن الغاية 2.2 من أهداف التنمية المستدامة - وهي القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله مع حلول عام 2030 - تعكس درجة أكبر من الطموح مقارنةً بغايات منظمة الصحة العالمية. وبناءً عليه سيتطلب تحقيق هذه الغايات تنفيذ قدر يفوق بكثير القدر المعتاد من الإجراءات المتعلقة بالتغذية.

2.5. الإجراءات التي من شأنها التصدي لسوء التغذية بكل أشكاله

كثير من المعلومات عما يمكن فعله للتصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله لا تخفى على أحد. فتلك «الإجراءات المتعلقة بالتغذية» قد تم تحديدها في إطار خطة العمل المعتمدة من جانب الحكومات في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في عام 2014 (FAO/WHO, 2014b)، وغير ذلك من الوثائق الدولية، لا سيما الإجراءات الأساسية المتعلقة بالتغذية» لمنظمة الصحة العالمية (WHO 2013a)، وخطة العمل العالمية لها للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (WHO, 2013b). كما وضعت منظمة الصحة العالمية مجموعة من موجزات السياسة تضمنت إجراءات محددة لمواجهة أشكال مختلفة من سوء التغذية (WHO, 2014b).

ويقدم الجدول 1 أمثلة على «الإجراءات المتعلقة بالتغذية». وتهدف هذه الإجراءات مجتمعة إلى التصدي لأسباب سوء التغذية بجميع أشكاله عن طريق تحقيق الأهداف التالية سعيًا إلى تحسين الحالة التغذوية:

- معيشة الأشخاص في بيئات صحية
- انخفاض الفقر لدى الأشخاص
- تمكين النساء
- توفير الرعاية الصحية التي تتسم بالجودة للأشخاص، حيثما تقتضي الحاجة ذلك، وكذلك الخدمات الغذائية التي تقي من سوء التغذية و /أو تعالجه، و /أو تتيح إدارته.
- تثقيف الأشخاص وتوعيتهم بالسلوكيات الإيجابية المتعلقة بالتغذية.

برغم توفر الأدلة التي تثبت إمكانية الاستفادة الفعالة من هذه الإجراءات لخفض معدل سوء التغذية، يظل الكثير من أشكال التغذية متدنية المستوى واسع الانتشار (IFPRI, 2015). لماذا؟ يرجع أحد أسباب ذلك إلى عدم تمكين صانعي القرار من اتخاذ الإجراءات الفعالة وتحفيزهم على ذلك بالقدر الكافي. وبالتالي تظهر الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيجاد «بيئة مواتية» تتيح للحكومات وغيرها من صانعي القرار اتخاذ الإجراءات و/أو تحفزهم على ذلك (الجدول 1). وتمثل هذه «البيئة المواتية» الإطار السياسي والمؤسسي الذي تتخذ الحكومات من خلاله القرارات بشأن ما إذا تطلب الأمر اتخاذ إجراءات تتعلق بالتغذية وتحديد تلك الإجراءات؛ ويشمل ذلك ضمان توفر حيز للسياسة وتوفر إدارة وآليات جاهزة لوضع وتشريع السياسات. وتبين أن الأنشطة اللازمة لإيجاد تلك البيئة المواتية ضرورية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية (Gillespie et al, 2013; Huang et al, 2015).

الجدول 1. أمثلة على الإجراءات المتعلقة بالتغذية وسبل تحقيق الأهداف التغذوية

إجراءات لإيجاد بيئة مواتية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية	أمثلة على الإجراءات المتعلقة بالتغذية	الأهداف التغذوية		
		أهداف وسيطة	سلوكيات متعلقة بالتغذية	الحالة التغذوية
• تضمين التغذية في الأولويات السياسية الوطنية • ضمان استمرار دعم الإجراءات المتعلقة بالتغذية • الاستثمار في مجال الإجراءات المتعلقة بالتغذية • تطوير القدرة على اتخاذ إجراءات متعلقة بالتغذية والمداومة عليها/ الاستمرار في تنفيذها • صياغة سياسات القطاعات في إطار مناسب باعتبارها فرصة لتحسين الإجراءات المتعلقة بالتغذية وتجميع الأدلة • ضمان ألا يطغى حيز السياسة الوضوعة في القطاعات الأخرى على حيز السياسة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالتغذية • إعداد التدابير الإدارية التي تتيح التنسيق فيما بين القطاعات الأخرى والإجراءات المتعلقة بالتغذية	• توفر الأغذية داخل المؤسسات العامة التي تقدم خدماتها لمحدودي الدخل • فرض قيود على التسويق الترويجي لبدائل لبن الأم، والأغذية التكميلية الضارة، والأغذية التي ترتفع بها نسبة الدهون أو السكر أو الأملاح • توفير نظافة مياه الشرب ونظم الصرف الصحي المعتمدة على المواسير • توفير الكهرباء للمساعدة على حفظ الطعام • تعزيز الإنتاج المحلي لأنواع مختلفة من الأغذية • وضع ملصقات بالمعلومات التغذوية على الأغذية المعلبة	• معيشة الأشخاص في بيئات صحية	• توفير الأمهات الرضاعة الطبيعية الخالصة لأطفالهم الرضع طوال الستة أشهر الأولى مع الاستمرار في توفير الرضاعة الطبيعية إلى جانب التغذية التكميلية المناسبة حتى سن سنتين وما بعده. • اتباع الأشخاص - ويشمل ذلك الأطفال الرضع والأطفال صغار السن ممن تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وسنتين - لنظم غذائية آمنة وصحية ومغذية ومناسبة ومتنوعة العناصر واستخدام مياه شرب آمنة على مدار العام • تناول جميع الأشخاص لكميات مناسبة من المغذيات الدقيقة مثل فيتامين أ، والحديد، واليود، وما إلى ذلك، بما يشمل فترات الاحتياج إلى مغذيات بعينها • علاج الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية و/أو المرضى من خلال النظم الأساسية والبرامج المتعلقة بتقديم الرعاية الصحية	• توفر الحالة التغذوية المثلى لجميع الأشخاص
	• ضمان توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة • الاستعانة ببرامج شبكات الأمان للمعونة الإنسانية	• انخفاض الفقر لدى الأشخاص		
	• إشراك النساء في التدخلات الزراعية لتحسين التغذية	• تمكين النساء		
	• توفير خدمات الرعاية الصحية • الاستعانة ببرامج تكميلية لاستهلاك كمية مناسبة من المغذيات الدقيقة أثناء فترة الحمل	• توفير الرعاية الصحية للأشخاص وكذلك الخدمات الغذائية التي تقي من سوء التغذية و/أو تعالجه، و/أو تتيح إدارته.		
	• توفير فرص التعلم للفتيات • تحسين الرضاعة الطبيعية • توفير التدريب على المهارات المتعلقة بالغذاء (مثل الطبخ، وزراعة النباتات) • تقديم المشورة المتعلقة بالنظم الغذائية للنساء الحوامل • نشر حملات للتوعية العامة	• تثقيف الأشخاص وتوعيتهم بالسلوكيات الإيجابية المتعلقة بالتغذية		

المصدر: مأخوذ من *FAO/WHO (2014b); WHO (2013a, 2013b; 2014b); Bhutta et al (2013); Gillespie et al (2013); Huang et al (2015)*

ويرجع السبب الثاني، المتعلق بذلك، إلى اشتمال معظم الإجراءات المتعلقة بالتغذية على تدخلات محددة لا يجريها قطاع التغذية والصحة فحسب، بل تشترك بها قطاعات أخرى. وبعبارة أخرى، تحتاج الإجراءات المتعلقة بالتغذية إلى اشتراك قطاعات أخرى لتنفيذ السياسات. فعلى سبيل المثال، يتطلب التصدي للفقر وتوسيع نطاق تعليم الإناث إسهامات من القطاعات المعنية بالنمو الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، والتعليم؛ ويتطلب توصيل المياه النظيفة إلى المناطق النائية اهتمام القطاعات المعنية بتوفير البنية التحتية؛ كما تتطلب إتاحة الأغذية والنظم الغذائية الصحية إسهامات من جانب القطاعات المعنية بالزراعة، وإعداد المنتجات الغذائية وبيعها بالتجزئة، والاستدامة البيئية، وتغير المناخ.

وبالنظر إلى المستوى الوطني يعني ذلك استغلال الوزارات الحكومية لسياساتها بشأن الإجراءات المتعلقة بالتغذية؛ أما بالنظر إلى مستوى أهداف التنمية المستدامة (SDGs) فيعني ذلك استغلال الأهداف الأخرى لتحقيق الهدف التغذوي. وتتعلق غالبية الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة (SDGs) بالتغذية، بما في ذلك التصدي للفقر (الهدف 1)، وضمان الحياة الصحية، وإتاحة فرص التعليم، وتوفير المياه النظيفة ونظم الصرف الصحي (الأهداف 3 - 6)، والحد من عدم الإنصاف (الهدف 10)، وضمان تحقيق الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك (الهدف 12)، ومعالجة مشكلة تغير المناخ (الأهداف 13 - 15) (UNSCN, 2014; IFPRI, 2015). وثمة نقطة أخرى بشأن السياسة تتعلق بالتغذية يمتد نطاقها لتدخل في جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ألا وهي سياسة التجارة.

3- سياسة التجارة

3.1. سياسة التجارة والتنمية

أصبحت سياسة التجارة (التي تم تعريفها في المربع 2) جانبًا ذو أهمية متزايدة من المنظور الدولي للتنمية (WTO, 2014a). تنظر منظومة الأمم المتحدة إلى سياسة التجارة - وبخاصة السياسات التي تهدف إلى تحرير التجارة - على أنها «وسيلة من أجل تحقيق النمو والتنمية» (UNSG, 2014). ويُنظر إلى سياسات تحرير التجارة على أنها الجانب الأكثر أهمية في توفير التمويل لجدول أعمال فترة ما بعد عام 2015 (بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه للمساعدة على تحقيق الاستقرار للنظام المالي العالمي) (ERD, 2015). كما تم طرحها باعتبارها وسيلة أكثر ذكاءً لتحقيق المنافع للفقراء مقارنةً بالمعونات (Gavas et al, 2015).

وأصبحت عملية تحرير التجارة تمثل أهمية بالغة فيما يتعلق بسياق الجوانب المشار إليها، وذلك على مدى العقود الماضية، وكذلك التوسع اللاحق في التجارة العالمية (UNSG, 2014; WTOa, 2014). وتم اتباع نظام تحرير التجارة - تقليل الحواجز التي تقف حجر عثرة في سبيل التجارة وتيسير إجراء المزيد من التجارة المفتوحة - باعتباره هدف للسياسة استنادًا إلى إمكانية تحفيز التجارة المفتوحة للتنمية الاقتصادية (UN, 2014). وتتمثل نظرية تحرير التجارة بما لها من أهمية في أنه إذا ما تم السماح للدول بالتجارة على نحو حر، فسيعمل الاقتصاد العالمي بأقصى درجة من الكفاءة وسيدر مكاسب اقتصادية صافية. وتطرح نظرية التجارة اقتراحًا بأنه إذا ما توفرت الظروف المناسبة، فثمة إمكانية أن تعمل التجارة على رفع الدخول، وإيجاد فرص عمل، وخفض أسعار السلع الاستهلاكية، وزيادة الطلب الفعلي. وذلك من خلال زيادة فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية، وتحسين الاستفادة من المهارات والوسائل التكنولوجية ورأس المال، وجذب الاستثمار الأجنبي على سبيل المثال. وبالنظر إلى مجال الزراعة، تتمثل النظرية في أنه بفضل تشجيع المنافسة والمزيد من التخصيص الفعال للموارد، تسمح السياسات التي تحرر التجارة بإنتاج الأغذية وتوزيعها على نحو أكثر فعالية، مما يؤدي إلى المزيد من استقرار الأسواق والأسعار.

المربع 2. ما المقصود بسياسة التجارة؟

وتشمل سياسة التجارة القواعد واللوائح التنظيمية التي تعدَّها الحكومات للسيطرة على المعاملات التي تتم عبر الحدود الوطنية. وتشمل سياسة التجارة الحديثة مجموعة ضخمة من مختلف أدوات السياسة المصممة ليس للتأثير على الحركة المادية للبضائع عبر حدود أراضي الدولة فحسب، بل للتأثير أيضًا على توفير الخدمات والتبادل الاقتصادي. فهي تشمل الإجراءات التي تؤثر على التجارة عبر الحدود وكذلك السياسات السارية «داخل الحدود» التي تؤثر على التجارة ومحفزات الشركات الخاصة لتشجيع التجارة والاستثمار. ويتمثل الهدف الرئيسي العام لسياسة التجارة الحديثة، فيما يتعلق بما يُسمى «تحرير التجارة»، في تقليل الحواجز التي تقف حجر عثرة أمام التجارة. وتشمل الأمثلة على سياسات تحرير التجارة الحالية ما يلي:

- خفض التعريفات الجمركية، وحصص الاستيراد والتصدير والضرائب على الصادرات
- المواءمة (استخدام المعايير الدولية) ومزيد من الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات الصحية/المتعلقة بالصحة النباتية، واللوائح التنظيمية لتقنين استخدام الملصقات على المنتجات الغذائية، وغير ذلك من الحواجز التقنية المعوقة للتجارة
- حماية حقوق الملكية الفكرية
- آليات تسوية المنازعات
- تقليل الحواجز التي تقف حجر عثرة في سبيل التجارة فيما يتعلق بالخدمات، مثل الخدمات المصرفية، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات العقارية
- خفض الإعانات المشوهة للتجارة، والإعانات المحلية، وإعانات التصدير الزراعية
- المساواة في المعاملة بين المشاريع التجارية للأغذية المحلية والأجنبية فيما يتعلق بالمشتريات العامة
- دعم تطوير البنية التحتية والقدرات في التجارة مثل مسارات النقل ومنشآت التخزين، ووكالات ترويج الصادرات
- الأحكام المتعلقة بتعجيل حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة؛ والإجراءات المتعلقة بالتعاون الفعال بين الجمارك وغيرها من السلطات بشأن تيسير التجارة والامتثال للقواعد الجمركية

غالبًا ما تكون هذه السياسات راسخة في اتفاقيات التجارة التي يتم عقدها بين دول مختلفة ويجري تنفيذها من جانب الدول الموقعة عليها. وقد تنفذ الدول أيضًا سياسات التجارة من جانب واحد. وعادةً ما تكون السياسات التي يتم الاتفاق عليها في اتفاقيات التجارة ملزمة، على الرغم من أنها قد تتضمن أيضًا الإشارة إلى معايير اختيارية. ويمكن تغيير السياسات التي تشمل جانب واحد من خلال إجراءات تشريعية وطنية.

3.2. اتفاقيات التجارة

إن اتفاقيات التجارة هي الوسيلة الأساسية التي اتبعت الحكومات من خلالها نظام تحرير التجارة. ويمكن أن تتشكل اتفاقيات التجارة على المستويين العالمي والإقليمي. وكانت الاتفاقية الرئيسية الأولى المعنية بالتجارة الدولية هي الاتفاق العام بشأن الترعيفات الجمركية والتجارة (الجات). وبعد عقدها في عام 1947 تلتها تسع «جولات للمفاوضات التجارية» وافقت بها الدول على حالات عديدة لخفض التعريفات الجمركية وتقليل الحواجز الأخرى التي تقف حجر عثرة في سبيل التجارة. وقد تم تخطيط اتفاقية الجات (المبرمة في عام 1974) لإتاحة نظام دولي للتجارة بحق. ولإجراء ذلك، أنشأت مبدئين يمثلان قاعدة أساسية، وذلك للحد من «التمييز» في مجال التجارة: وأولهما، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي ينص على أنه يجب على الدول عدم التمييز بين «المنتجات المتشابهة»[2] القادمة من شركاء مختلفين بالتجارة؛ وثانيهما مبدأ المعاملة الوطنية الذي يتطلب تنفيذه من الدول عدم التعامل مع المنتجات التي يتم إنتاجها داخل حدود الدولة بأسلوب يختلف عن أسلوب التعامل مع المنتجات المستوردة «المتشابهة»[3].

كان أهم ما يميز الحقبة المعاصرة من تحرير التجارة إجراء الجولة النهائية من اتفاقية الجات، وهي جولة أوروغواي (في عام 1994)، وذلك من خلال توسيع نطاق الاتفاقيات للتجارة داخل نطاق قطاع الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والأغذية والزراعة. كما أنشأت منظمة التجارة العالمية (WTO). وقد ورد وصف الاتفاقيات الأساسية التي تم التفاوض عليها أثناء هذه الجولة والجولات اللاحقة في المربع 3. وتهدف الجولة الأخيرة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، «جولة الدوحة» (المعروفة باسم «أجندة الدوحة الإنمائية») إلى تحسين إمكانات التجارة للبلدان النامية. وظهرت تحديات كبيرة في سبيل الخروج بنتائج من مفاوضات جولة الدوحة، التي بدأت في عام 2001. وقد ازداد تحول الدول بعض الشيء في ظل هذه التحديات إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية. وبدءًا من أبريل 2015، دخلت 406 من هذه الاتفاقيات في حيز التنفيذ (WTO, 2015).

وتختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية كثيرًا عن الاتفاقيات العالمية في أنها تسمح بالوصول على أساس تفضيلي إلى أسواق الدول الموقعة على الاتفاقية (ويُطلق على ذلك في بعض الأحيان مصطلح «اتفاقات التجارة التفضيلية»). فعلى سبيل المثال، يسمح اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، التي تم تنفيذه في عام 1944، بالوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي فيما بين الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك. وقد يمتد أيضًا نطاق الاتفاقات الإقليمية لتصبح اتحادات جمركية. وتلك هي الكتل التجارية التي تشكل منطقة حرة للتجارة لها سياسة تجارة مشتركة وتعريفة جمركية مشتركة للدول الأخرى - مثل الاتحاد الأوربي، والمجموعة الكاريبية، والسوق الجنوبية المشتركة (أو «ميركوسور»).

وتميل الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى تضمين أحكام تمتد خارج نطاق القواعد متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، يقدم اتفاق نافتا (NAFTA) مساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛ ويتطلب الاتحاد الأوربي وميركوسور استخدام ملصقات مشتركة تتعلق بالتغذية. ويتمتع الجيل الجديد من الاتفاقات التجارية بمزيد من التوسع في حجم النطاق والعمق، فهو يميل إلى تحقيق التكامل التنظيمي الشامل، فيشمل مجموعة من الإجراءات التنظيمية داخل الحدود، ويتضمن ذلك الاستثمار، وسياسة التنافس، وحركة رؤوس الأموال، وحقوق الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية. تلك هي الحال بشكل ملحوظ في «الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى» مثل شراكة المحيط الهادئ (TPP) التي تمت الاتفاق عليها في أكتوبر 2015 بين الدول الواقعة على حافة المحيط الهادئ، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP) التي تخضع للمفاوضات بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة.

2 ثمة استثناءات لذلك تشمل ما يتعلق بالإجراءات الضرورية لحماية حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الحفاظ على الصحة؛ وما من شأنه إتاحة الفرصة للبلدان النامية للوصول على نحو خاص إلى الأسواق ورفع مستوى العوائق المفروضة على البضائع التي تتداولها الأمم الأخرى دون إنصاف؛ وما يتعلق بالاتفاقات التجارية الإقليمية والاتحادات الجمركية.

3 يتم تعريف «المنتجات المتشابهة» على أنها نفس المنتجات أو منتجات بديلة لبعضها البعض

المربع 3. الاتفاقات التجارية الخاضعة لإدارة منظمة التجارة العالمية

تشمل الاتفاقات متعددة الأطراف ما يلي:

- **اتفاق بشأن الزراعة:** يتعهد أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يعملوا على خفض التعريفات الجمركية (أحكام تتعلق بالوصول إلى الأسواق)، وتوفير إعانات التصدير (أحكام تتعلق بالمنافسة في التصدير)، وتوفير الدعم الزراعي المحلي (أحكام تتعلق بالدعم المحلي)، مع إعفاء البلدان النامية.
- **اتفاق بشأن تطبيق الإجراءات الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية (SPS):** يحدد قواعد تحقق سلامة الأغذية وإجراءات لحماية الحيوان، والصحة النبات، ويشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على إرساء قواعد هذه الإجراءات في المعايير الدولية.
- **اتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):** تُلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتوفير الحد الأدنى من الحماية لمجموعة من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الحقوق المتعلقة ببعض المنتجات الغذائية (مثل براءات الاختراع أو حقوق من نوع فريد تتعلق بأنواع متعددة من النبات، والبيانات الجغرافية للمنتج، وما إلى ذلك من المحددات المميِّزة التي تُستخدم لأغراض تجارية). ولا ينطبق أي من تلك الالتزامات على البلدان الأقل نموًا، حيث تتعرض تلك البلدان لمعاملة خاصة أو تفضيلية.
- **اتفاق بشأن الحواجز التقنية المعوقة للتجارة (TBT):** تضع التزامات لضمان أن اللوائح التنظيمية الوطنية الإلزامية لا تتسم بالتمييز ضد المنتجين أو تضع عوائق لا داعي لها أمام التجارة؛ وتشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على وضع اللوائح التنظيمية بناءً على المعايير الدولية ذات الصلة.
- **التفاهم بشأن تسوية المنازعات:** تدابير تتولاها منظمة التجارة العالمية لحل المنازعات التجارية.
- **الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) (1994):** يتم تطبيقه على تجارة السلع ويحقق، في وجود التزامات أخرى، انخفاض لمعدل الرسوم الجمركية لتيسير الوصول إلى الأسواق.
- **الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (الجاتس):** يُلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات تحرير التجارة في مجال الخدمات.
- **اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريمز):** يحظر بعض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، مثل شرط المحتوى المحلي المنشأ، التي لا تتسم بالاتساق مع الأحكام الأساسية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- **اتفاقية تيسير التجارة:** تتضمن أحكام لتعجيل حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة؛ فهي توفر إجراءات متعلقة بالتعاون الفعال بين الجمارك وغيرها من السلطات المعنية بتيسير التجارة ومشكلات الامتثال للقواعد الجمركية (ستدخل في حيز التنفيذ فور التصديق عليها من جانب ثلثي الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية).

وثمة بعض الاتفاقات الأخرى محدودة الأطراف تتولاها أيضًا منظمة التجارة العالمية، ولا تمثل هذه الاتفاقات جزءًا من تعهد كلي، ومن ثم لا تشمل جميع الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية. ويتمتع أعضاء منظمة التجارة العالمية بحرية اختيار المشاركة فيها طواعيةً. ودخلت ثلاثة اتفاقات محدودة الأطراف تديرها منظمة التجارة العالمية في حيز التنفيذ، وتشمل اتفاق معني بالمشتريات الحكومية.

3.3. سياسات تحرير التجارة والاستثمار

يمثل الاستثمار إحدى المجالات الهامة التي يمتد من خلالها نطاق الاتفاقات الإقليمية ليتعدى حدود القواعد المتعلقة بتعدد الأطراف. وتشمل إجراءات تعزيز التعاون في الاستثمار إزالة الشروط المفروضة على الشركات التي يملكها الأجانب فيما يتعلق بتصدير نسبة مئوية محددة مما تنتجه هذه الشركات، أو استخدام الخدمات المحلية، أو نقل التكنولوجيا إلى المنافسين؛ كما تشمل منح الشركات التي يملكها الأجانب الحق في تحويل الأرباح إلى الوطن، وفي الحصول على تعويض في حالة نزع الملكية، وفي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاعات مع الحكومات تتعلق بالشؤون النقدية.

يتخطى الاستثمار الأجنبي حدود الدخول ضمن الاتفاقات التجارية الإقليمية ليصبح أمرًا جوهريًا ملحقًا بتحرير التجارة. وينتشر تحرير التجارة أحادي الجانب ومعاهدات الاستثمار الثنائية فضلًا عن الاتفاقات التجارية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (Neumayer and Spess, 2005) (FDI). وإن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) - وهو استثمار تجريه مؤسسة من دولة ما داخل جهة أو شركة تابعة لها في دولة أخرى - يؤدي بدوره إلى وجود الشركات عبر الوطنية أو التوسع بها. ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد الآليات التي تدخل من خلالها الشركات عبر الوطنية إلى أسواق جديدة، كما يعبر عن النية في استمرار هذا الاستثمار على مدى طويل.

وقد أثارت العلاقة بين التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر الجدل منذ فترة طويلة. وبرغم صعوبة الخروج باستنتاجات تتعلق بإمكانية أن يكون لكليهما أدورًا مكملة أم بديلة لبعضها البعض، فمن الشائع الاعتراف بأن سياسة التجارة تمثل أحد المحددات الأساسية لقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات الأجنبية (OECD, 2005). ويرجع السبب في ذلك إلى تأثيرها على استقرار البيئة التجارية وبالتالي شعور المستثمرين بالثقة (UNCTAD, 2003).

4- سبل تحقيق الاتساق (أو الافتقار إليه) بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية

4.1. أهداف سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية

تتضمن سياسة التجارة بوضوح مجموعة واسعة النطاق من السياسات التي يتم وضعها وتنفيذها على مستويات مختلفة. وباعتبارها سبب غير مباشر يتعلق بالتغذية، فمن المتوقع أن تكون ذات تأثير يظهر من خلال مجموعة من السبل بدءًا من السياسة ووصولًا إلى النتيجة. ويكمن جوهر اتساق السياسة في تحديد التحديات المشتركة وأهداف السياسة المشتركة لمواجهة تلك التحديات بأسلوب يتسم بالتناسق والاتساق (OECD, 2014). وبالتالي عند النظر في اتساق السياسة، فإن الجانب الرئيسي في الإعلان عن هذه السبل يتمثل في الأهداف المتعلقة بمجموعات مختلفة من السياسات. وقد سبق التعامل فيما مضى مع التجارة والتغذية على أنهما مجالان مختلفان، لذا فمن المتوقع أن الأهداف المتعلقة بهما ستعبر عن أولويات مختلفة.

وتختلف الهداف الخاصة لسياسة التجارة من مكان لآخر، ولكن بوجه عام، ووفقًا للتوضيح الوارد في القسم 3.1، تتعلق أهداف تحرير التجارة بالجانب الاقتصادي، وتشمل النمو الاقتصادي، وارتفاع الدخول، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتحقيق المزيد من الاستقرار فيما يتعلق بتوفير المنتجات والخدمات، وانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية.

ويمكن لسياسة التجارة، من المنظور التغذوي، أن تسهم في تحسين التغذية إذا ما تم استغلالها لتحقيق أهداف الإجراءات المتعلقة بالتغذية. ووفقًا للتوضيح الوارد في الجدول 1، فإن ذلك يعني أنه يجب أن تتسق سياسة التجارة مع الإجراءات التي من شأنها التمكين مما يلي والتحفيز عليه:

- توفير الأمهات الرضاعة الطبيعية الخالصة لأطفالهم الرضع طوال الستة أشهر الأولى مع الاستمرار في توفير الرضاعة الطبيعية إلى جانب الأغذية التكميلية المناسبة حتى سن سنتين وما بعده
- اتباع جميع الأشخاص لنظم غذائية آمنة وصحية ومغذية ومناسبة ومتنوعة العناصر واستخدام مياه شرب آمنة على مدار العام
- تناول جميع الأشخاص لكميات مناسبة من المغذيات الدقيقة مثل فيتامين أ، والحديد، واليود، خاصةً في الفترات التي تزداد بها الاحتياجات التغذوية وتصبح ذات أهمية خاصة (مثل فترة الحمل، أو سن الرضاع، أو الطفولة المبكرة، أو أثناء الإصابة بالمرض)
- توفير العلاج بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب لمن يعانون من سوء التغذية و/أو المرضى من خلال النظم الأساسية والبرامج المتعلقة بتقديم الرعاية الصحية

كما يعني ذلك أن سياسات التجارة تدخل ضمن الجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق النتائج الوسيطة التي لا تفارق السبيل إلى تحسين التغذية (الجدول 1)، وهي تفصيلًا كما يلي:

- معيشة الأشخاص في بيئات صحية
- انخفاض الفقر لدى الأشخاص
- تمكين النساء
- توفير الرعاية الصحية للأشخاص وكذلك الخدمات الغذائية التي تقي من سوء التغذية و /أو تعالجه، و/أو تتيح إدارته
- تثقيف الأشخاص وتوعيتهم بالسلوكيات الإيجابية المتعلقة بالتغذية

4.2. العلاقات التي تربط بين أهداف سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية

يوضح الشكل 1 السبل المحتملة لتحقيق الاتساق بين سياسة التجارة والأهداف التغذوية. يوجد بالجزء العلوي بعض من الأهداف الأساسية التي تتسم بأهمية التأثير وتتعلق بسياسات تحرير التجارة. ويتم العمل بسياسات محددة للتجارة (انظر المربع 2) سعيًا لتحقيق هذه الأهداف عن طريق التأثير على الصادرات والواردات، والاستثمار الأجنبي، وتوفير الخدمات، والإيرادات الحكومية. ويؤثر ذلك بدوره على توفر المنتجات وأسعارها، وفرص العمل، والبنية التحتية الوطنية.

ويوضح الشكل 1 أن السعي إلى تحقيق الأهداف الجوهرية لسياسات تحرير التجارة باستخدام هذه الآليات يمكن أن يتسق مع أهداف الإجراءات المتعلقة بالتغذية عن طريق المساهمة في إيجاد بيئات صحية بدرجة أكبر للأشخاص، وخفض معدل الفقر، وتحقيق المزيد من تمكين النساء، وإتاحة المزيد من فرص التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، وعلاج سوء التغذية، وتوفير برامج تقدم خدمات تغذوية (الجدول 1). فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعمل رفع الدخول وإيجاد فرص العمل على التصدي للفقر؛ ويمكن أن يساعد خفض أسعار الأغذية على إتاحتها بدرجة أكبر للأشخاص، كما أن توجيه الموارد الناتجة عن النمو الاقتصادي المعجّل إلى تمويل خدمات الرعاية الصحية والبرامج المستهدفة يمكن أن يحسِّن من الاستفادة من الخدمات الصحية. ويمكن حقًا أن تترك هذه الآثار من الناحية النظرية بصمتها الملحوظة على النتائج التغذوية بما يفوق تأثير الإجراءات الخاصة بالتغذية التي ينفذها القطاع المعني بالتغذية/الصحة.

ومع ذلك، وبالرغم من احتمال اتساق سياسات تحرير

الشكل 1. السبل المحتملة لتحقيق الاتساق بين سياسة التجارة والأهداف التغذوية.

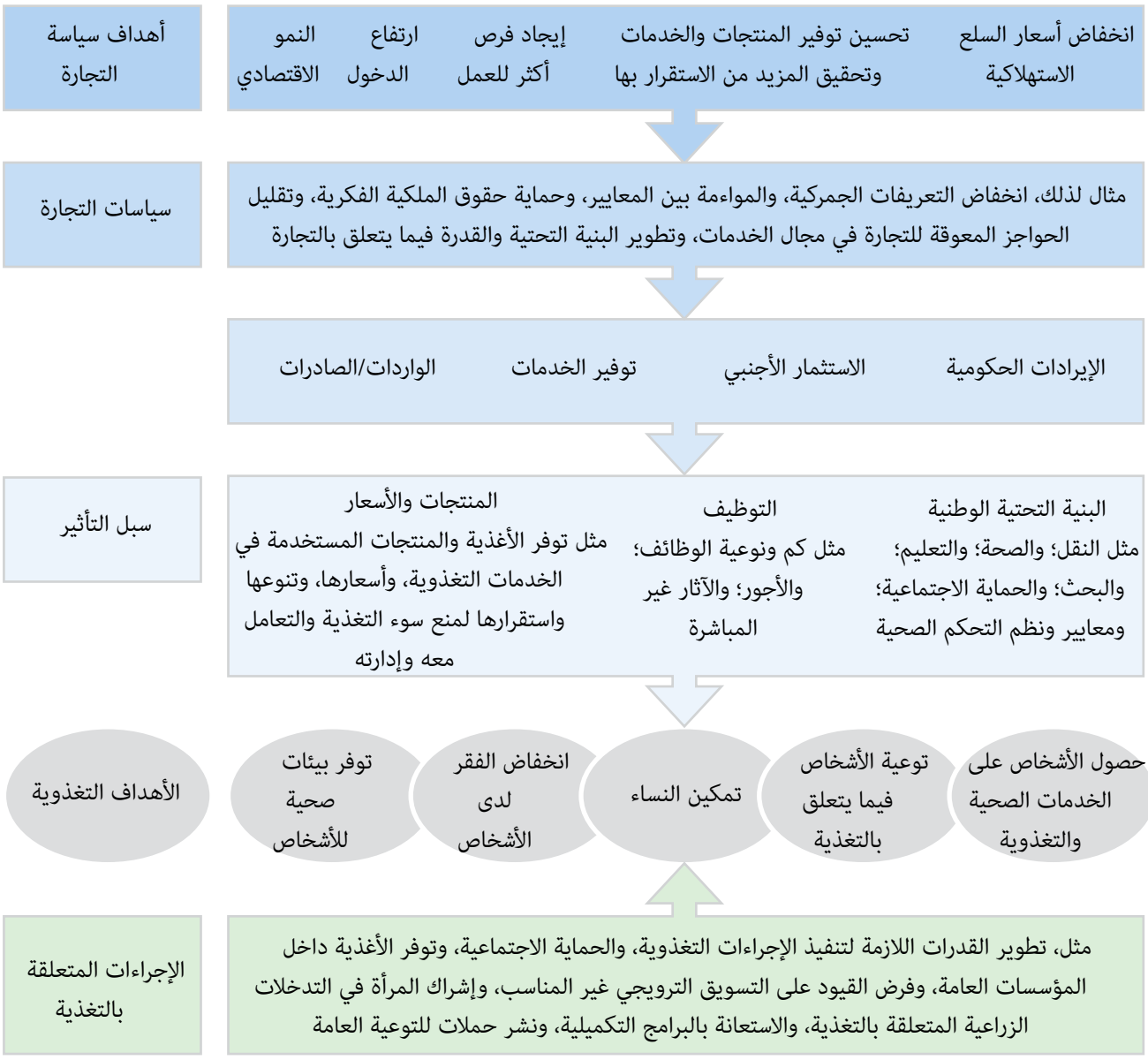

المصدر: المؤلف

التجارة مع الإجراءات المتعلقة بالتغذية، ترجح الشواهد أن تكون الصورة أكثر تعقيدًا مما تبدو عليه: فمن الناحية التطبيقية يمكن لسياسات تحرير التجارة أن تدعم الإجراءات المتعلقة بالتغذية وتقوضها على حدٍ سواء. ويقدم الجدول 2 توضيحًا للسيناريو المتوقع في كلا الحالتين، حيث يبين كيف يمكن لسياسة التجارة ذاتها أن تترك آثارًا إيجابية أو سلبية على التغذية. وبالرغم من أن النتائج الواردة في الجدول 2 تعبر عن نتائج افتراضية، فهي تتماشى مع الأساس الدلالي الذي يُظهر الافتقار إلى التوافق في نتائج سياسة التجارة القابلة للتعميم بشأن الأمن الغذائي (FAO, 2015). فعلى سبيل المثال، تشير الشواهد إلى أن آثار تحرير

التجارة على توفر الأغذية وتنوعها وإمكانية الحصول عليها تختلف من دولة لأخرى، فترتبط السياسات التي من شأنها تحرير التجارة بتوفر المزيد من الأغذية في بعض البلدان دون غيرها (McCorriston et al 2013; FAO, 2006). وبالمثل فيما يتعلق بفرص العمل والدخل، حيث يرتبط تحرير التجارة بتحسين الدخول وإيجاد فرص العمل بين الجماعات السكانية الأكثر فقرًا في بعض البلدان دون غيرها (Bineau and Montalbano, 2011).

ويظهر ذلك الافتقار إلى إمكانية التعميم بعض الشيء نتيجة وجود اختلافات هامة في سياسات التجارة التي تخضع للتنفيذ. ولكنه يظهر أيضًا نتيجة اختلاف الظروف التي يجري في ظلها إعداد وتنفيذ سياسات التجارة، بما في ذلك، ووفقًا لما تبين بالشواهد كما ورد فيما يلي، عدم التجانس بشأن: (أ) أشكال سوء التغذية وأنواع الأغذية؛ و(ب) الجماعات الفرعية للسكان؛ و(ج) النظم الغذائية؛ و(د) الإصلاحات التجارية ذات الصلة؛ و(هـ) السياسة والمؤسسات الحالية في البلدان وشركاء التجارة. ونتيجة لحالات عدم التجانس (التي غالبًا ما ترتبط ببعضها البعض)، يمكن أن يكون لسياسة التجارة ذاتها آثارًا مختلفة في أماكن مختلفة.

(أ) عدم التجانس بشأن أشكال سوء التغذية وأنواع الأغذية المتعلقة بهذا التأثير. وفقًا لما ورد في القسم 2، ثمة أشكال مختلفة من سوء التغذية، وعلى الرغم من اشتراكها في الأسباب بوجه عام، توجد اختلافات التفاصيل. فيرتبط بعضها، على سبيل المثال، بالنقص في الحصول على القدر اللازم من الطاقة (السعرات الحرارية)، بينما يرتبط البعض الآخر بعدم تحقيق القدر الكافي من التنوع في النظام الغذائي، ومع ذلك يرتبط بعض منها بالاستهلاك المفرط.

وتشير التوقعات إلى احتمال اختلاف تأثير سياسة التجارة بناءً على نوع سوء التغذية. ويرتبط ذلك بدوره بأنواع الأغذية المتأثرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد سياسات تحرير التجارة، في البلدان التي تقل بها الكميات المتوفرة عن الحد اللازم، في تحسين الظروف الرئيسية لتحقيق زيادة تناول السعرات الحرارية. وتبين الشواهد على المستوى المحلي أن السياسات التي تحرر التجارة تميل إلى زيادة الكمية الإجمالية من الأغذية المتداولة والمتوفرة لدى الدول التي تعاني من النقص الغذائي (Porkka et al, 2013; Brooks and Matthews et al, 2015). كما تدل الشواهد المستمدة من حالات الطوارئ على إمكانية أن يساعد الاتجاه إلى المزيد من التجارة المفتوحة على نقل الأغذية الرئيسية إلى المناطق المتضررة (del Ninno and Dorosh, 2001). وتشير الشواهد في نفس الوقت إلى أن سياسات تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية ذات الصلة يمكن أن تزيد من المنتجات المطلوب توافرها والمرتبطة بالنظم الغذائية متدنية المستوى، والسمنة، والأمراض غير المعدية. وتشمل أسباب ذلك زيادة الواردات المباشرة لهذه المنتجات (مثال لذلك ما أوردته Thow and Hawkes 2009)؛ وزيادة واردات المكونات المستخدمة في مجال إعداد المنتجات الغذائية (ومثال لذلك ما توصل إليه Igumbor et al 2012)؛ وزيادة واردات علف الحيوانات الأقل تكلفة (من الدول المتقدمة مع دعم الإنتاج في الكثير من الأحيان) (مثال على ذلك ما أوردته Hawkes, 2010)؛ وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على يد شركات الأغذية (مثال على ذلك ما أورده Stuckler et al, 2012; Schram et al, 2015). وقد يتمثل تأثير سياسات التجارة أيضًا في تخفيض كمية الأغذية والمكونات المستخدمة في إعداد المنتجات الغذائية المرتبطة بالنظم الغذائية الأقل مستوى من الناحية الصحية

(Dangour et al, 2013; Drewnowski et al, 2010; Hawkes et al, 2012). كما ترتبط سياسات التجارة والاستثمارات ذات الصلة بارتفاع معدل توافر بدائل لبن الأم وزيادة الترويج له (Galtry, 2013; Smith et al, 2014).

(ب) عدم التجانس بشأن الجماعات الفرعية للسكان داخل الدول وفيما بينها. ستتأثر الجماعات الفرعية للسكان على نحو مختلف بسياسة التجارة. فقد يختلف التأثير على هذه المجموعات حسب الفروق بينها، حيث يعتمد على بعض المعايير مثل الدخل، والعمر، وموقع السكن، والوظيفة، والفئات الفرعية داخل نطاق هذه المجموعات، مثل إذا ما كانت الأسر المعيشية بالريف تمتلك أرضًا، وفي تلك الحالة، يتم وضع مساحة الممتلكات والأرض في الاعتبار. وتشمل الأمثلة على الجماعات الفرعية للسكان ما يلي:

- **الأسر المعيشية بالبيئات الزراعية ممن يعملون لحساب أنفسهم/لحساب المزارع الربحية** قد يزداد الدخل الذي يدره العمل بين العمالة المستأجرة بالمزارع الكبرى التي يمكنها الاستفادة من زيادة فرص التصدير (OECD, 2006)، بينما يقل بين المزارعين العاملين لحساب أنفسهم وفقراء المنتجين بالريف في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث يدخلون في منافسة ضد الأغذية المستوردة (Khor, 2006; Salamanca et al, 2009; Maertens and Swinnen, 2009). ويترك ذلك آثارًا على قدرة تلك المجموعات الفرعية على إنتاج أغذية متنوعة تفي بمتطلبات استهلاكهم الشخصي، وكذلك على قدرتهم على توفير الدخل اللازم لشراء الأغذية لزيادة التنوع في النظام الغذائي.
- **المجموعات ذات الدخل المنخفض/المرتفع:** ثبت أن السياسات التي تعمل على خفض التعريفات الجمركية (المربع 2) تؤدي إلى زيادة واردات الخضروات والفاكهة (Huang, 2010). وترجح الشواهد تأثير ذلك على رفع مستوى استهلاك الخضروات والفاكهة في غير موسمها فيما يتعلق بالمجموعات مرتفعة الدخل. ولكن لم تظهر أي شواهد على رفع مستوى حصول الأسر المعيشية منخفضة الدخل عليها بتأثير زيادة الواردات - كما أن الدول منخفضة الدخل ما زالت تواجه عجزًا في كمية الخضروات والفاكهة المتوفرة بها (Siegel et al, 2014).

الجدول 2. احتمال تحقيق الاتساق والافتقار إليه بين السياسات التي تحرر التجارة والأهداف التغذوية

الأهداف التغذوية	النتائج المحتملة لسياسة التجارة		
	احتمال تحقيق الاتساق	احتمال الافتقار إلى الاتساق	الإجراءات المحتملة لاستغلال الفرص وإدارة المخاطر
• اتباع جميع الأشخاص نظم غذائية صحية ومغذية ومناسبة	• زيادة توافر الأغذية في البلدان التي تعاني من عدم توفر الكميات المناسبة منها • زيادة توافر الخضروات والفاكهة في المعتاد وفي غير موسمها في البلدان المستوردة لها • زيادة التنوع في المنتجات الغذائية الصحية المتوفرة	• زيادة توافر الأغذية التي ترتفع بها السعرات الحرارية وتقل قيمتها الغذائية وارتفاع معدل الترويج لها • زيادة توافر المصادر النباتية للدهون المشبعة والمتحولة • إحلال الحبوب ذات القيمة الغذائية الأقل محل الحبوب ذات القيمة الغذائية الأعلى والمستخدمة في التغذية التكميلية (مثل استبدال الدخن بالأرز الأبيض) • ما تشير إليه الصادرات السمكية من انخفاض فرص حصول صيادي الأسماك العاملين لحسابهم الخاص على المصدر الأساسي للبروتين والمغذيات الدقيقة	• البرامج التي من شأنها تعزيز حصول الفئات منخفضة الدخل على الخضروات والفاكهة بتكلفة منخفضة • الاستثمار في مجال البنية التحتية فيما يتعلق بالأسواق المحلية للفاكهة والخضروات • السياسات التي تشجع على إنشاء البساتين داخل المنازل/المجتمعات المحلية • تقليل الحواجز التي تعوق إنتاجية البساتين والمرتبطة بجانب الإمداد عن طريق الاستعانة بمرفق منظمة التجارة العالمية لمبادرة المعونة لصالح التجارة أو شراكة المعونة لصالح التجارة فيما يتعلق ببرنامج الإطار المتكامل المعزز (EIF)، وذلك لزيادة الإمداد بالخضروات والفاكهة في البلدان منخفضة الدخل • سياسات فرض قيود على تسويق الأغذية الغنية بالطاقة بين الأطفال • معايير العناصر الغذائية فيما يتعلق بالأغذية المتوفرة بالمدارس والأماكن الأخرى ذات الطبيعة الخاصة • ملصقات العناصر الغذائية/التحذيرات • التثقيف التغذوي للمستهلك بشأن خيارات الأغذية الصحية - تدابير احترازية لمنع وقوع حالات الخلل التي تحد من الإنتاج المحلي والتجارة الإقليمية فيما يتعلق بالمحاصيل والمنتجات المغذية • الاستثمار الوطني في مجال التنوع البيولوجي الزراعي في المناطق التي يتدنى بها مستوى تطور الأسواق • تضمين الاعتبارات التغذوية عند دعم التخطيط للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري (DTIS) في الدول الأقل نموًا (LDC)
• تناول جميع الأشخاص لكميات مناسبة من المغذيات الدقيقة	• زيادة القدرة على تصنيع الأغذية التكميلية والمكملات الغذائية المحتوية على المغذيات الدقيقة	• زيادة استثمارات الشركات عبر الوطنية في مجال تسويق الأغذية التكميلية	• سياسات لفرض قيود على التسويق غير المناسب للأغذية التكميلية
• تناول جميع الأشخاص الأغذية المأمونة	• اكتساب الممارسات الجيدة من خلال إنتاج الأغذية المأمونة من أجل التصدير مع الانتشار الإيجابي لذلك في الإنتاج من أجل الأسواق المحلية غير الرسمية	• إعادة توجيه الأغذية لم تعجز مواصفاتها عن تلبية معايير سلامة الصادرات إلى الأسواق المحلية غير الرسمية	• بناء القدرات على المستوى المحلي لإنتاج الأغذية المأمونة من أجل الأسواق المحلية • إعداد التدابير اللازمة للتخلص من تلوث الأغذية، أو توجيه الأغذية التي تعجز مواصفاتها عن تلبية معايير سلامة الغذاء المتعلقة بالتصدير إلى استخدامات أخرى
• انخفاض الفقر لدى الأشخاص	• زيادة فرص العمل بين العمالة المستأجرة بالمزارع الكبرى التي يمكنها الاستفادة من فرص زيادة الصادرات •	• انخفاض فرص العمل بين المزارعين وفقراء المنتجين بالريف ممن يعملون لحساب أنفسهم بالدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث يدخلون في منافسة الأغذية المستوردة	• برامج الحماية الاجتماعية • تطبيق برامج زراعية للتشجيع على التنوع

الأهداف التغذوية	النتائج المحتملة لسياسة التجارة		
	احتمال تحقيق الاتساق	احتمال الافتقار إلى الاتساق	الإجراءات المحتملة لاستغلال الفرص وإدارة المخاطر
• توفير الأمهات للرضاعة الطبيعية	• توفير مصادر لتقديم مزيد من التدريب للأمهات على طرق الرضاعة الطبيعية عن طريق الاتجاه للعمل في القطاع الصحي •	• زيادة مبيعات بدائل لبن الأم	• تطبيق قواعد منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتسويق بدائل لبن الأم • سياسات وطنية يتم تطبيقها وإنفاذها بشأن إجازة الوضع

المصدر: تم التوصل لذلك بالاستعانة بالشواهد المتاحة في: *Anim-Somuah et al. 2013*؛ *Asche et al 2015*)؛ *Béné et al (2010)*؛ *Estime et al (2014)*؛ *Grover (2014)*؛ *Hawkes et al (2010)*؛ *Hawkes et al (2012)*؛ *Huang (2012)*؛ *Igumbor et al 2012*؛ *Lancon and Benz (2007)*؛ *Remans et al, 2014*؛ *Salmon (2015)*؛ *Smith et al (2014)*؛ *Thow and Hawkes 2009*؛ *UNICEF (2013)*؛ *Unnevehr and Ronchi, 2014.*

• **الأسر المعيشية المنتجة/المستهلكة:** تُظهر أحد الأمثلة التي تبين الاختلافات بين عدم التجانس داخل الدول وفيما بينها احتمال أن يفيد إنتاج زيت النخيل في مجال التغذية في أوساط الأسر المعيشية المنتجة عن طريق زيادة الدخل على نحو غير مباشر بين أصحاب الملكيات الصغيرة المشاركين في إنتاجه، كما يوفر الزيت الغني بفيتامين أ للمجتمعات المحلية. وعلى الرغم من ذلك، توسع التجارة وسياسات التنمية ذات الصلة أيضًا من نطاق توفير زيت النخيل الذي يخضع للتكرير، والتبييض، وإزالة الرائحة والطعم غير المرغوب فيهما، وذلك على مستوى عالمي، حيث يمثل زيت النخيل بشكل أساسي مصدرًا للدهون المشبعة، وفي حالة هدرجته، يمثل مصدرًا للدهون المتحولة المستخدمة في إعداد المنتجات الغذائية. ويترك ذلك آثارًا سلبية على الأسر المعيشية المستهلكة، في حالة محاولة العمل بتوصيات منظمة الصحة العالمية لاستبدال الدهون المشبعة والمتحولة بالدهون غير المشبعة (WHO, 2013).

(ج) عدم التجانس بين خصائص النظم الغذائية مثالًا لذلك، إذا ما كانت الدولة تمثل مستوردًا صافيًا للأغذية أو مصدرًا صافيًا لها؛ أو كانت بلدًا كبيرًا منتجًا أو دولة تتكون من جزر صغيرة؛ أو توفرت لديها البنية التحتية التي تيسر توزيع الأغذية (مثل الموانئ، والطرق، والأسواق)؛ أو كانت تسيطر عليها الزراعة ضيقة النطاق أو الزراعة التي تدر أرباحًا تجارية. إن كيفية اجتماع هذه الخصائص في سياق محدد يترك بصمة هامة على الآثار التغذوية التي تتركها سياسة محددة للتجارة. فعلى سبيل المثال، تبين أن واردات الأغذية الأقل مستوى من الناحية الصحية لها أثر كبير على النظم الغذائية المتبعة في الدول التي تتكون من جزر صغيرة حيث يعتمد السكان إلى حد كبير على واردات الأغذية (Thow et al, 2011; Estime et al, 2014).

(د) عدم التجانس بشأن الإصلاحات التجارية ذات الصلة. قد تختلف تأثيرات سياسة التجارة ذاتها بناءً على مجموعة سياسات التنمية الاقتصادية التي يتم تنفيذ سياسة التجارة في ظلها. فعلى سبيل المثال، فإن ترويج صادرات الخضروات والفاكهة قد يحول دون تحقيق الأهداف الوطنية لتحسين استهلاك الخضروات والفاكهة. إلا أنه في حالة أن يصاحب ذلك زيادة في الاستثمار بمجال الإنتاج المحلي للخضروات والفاكهة باعتباره جزءًا من مجموعة "المعونة لصالح التجارة"، قد يؤدي ذلك إلى زيادة توفر الخضروات والفاكهة للتصدير وللأسواق المحلية على حد سواء (EDI, 2013).

(هـ) عدم التجانس بشأن السياسات والمؤسسات الحالية في البلدان وشركاء التجارة. إن الظروف السياسية التي يتم فيها ظلها تنفيذ سياسات التجارة، وكذلك مدى قوة البيئة التحتية والمؤسسات الحكومية، من الممكن أن يكون لها بالغ الأثر على نتائج سياسة التجارة. فعلى سبيل المثال، انعكس الدعم الزراعي طويل المدى في أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان على أثر تقليل الحواجز المعوقة للتجارة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل عن طريق تحجيم سبل العيش للمزارعين في هذه البلدان (OECD, 2013). ويلقي ذلك الضوء على أهمية توفر قدر مسبق من تحرير التجارة - وأن فصل الدور الذي تلعبه سياسات التجارة بحيث يكون منفردًا أمر في غاية الصعوبة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الشواهد ترجح أن القيود التجارية تمثل عاملًا هامًا في أزمة أسعار الطعام التي حدثت في عام 08/2007، وبخاصة سعر الأرز (Daivron et al, 2011)، ثمة شواهد توضح أيضًا أن العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي الدولي لعبت دورًا في ذلك، مما يجعل فصل آثار سياسة التجارة كعوامل منفردة أمرًا صعبًا (Clapp, 2009; Pinstrup-Anderson, 2014).

كما يوجد عدم تجانس فيما يتعلق بمنظور الأشخاص للدو الذي تلعبه سياسة التجارة في مجال التغذية، والذي يظهر جليًا في سياق الأمور المتعلقة بالأمن الغذائي (Burnett and Murphy, 2013). ويعكس ذلك بدوره نطاقًا أوسع من الفروق في وجهات النظر على المستوى العالمي بشأن الطريقة المثلى لتحقيق التنمية. فعلى سبيل المثال، اشتد الجدال أثناء فترة المعاناة من أزمة أسعار الغذاء حول الاستجابة السياسية المفضلة من المنظور التغذوي، فرأى البعض أن قيود الصادرات التي تم فرضها في غضون هذه الأزمة تدمر الأمن التغذوي، بينما اعتقد البعض الآخر أن فرض القيود على التجارة قد يفيد في مجال التغذية عن طريق تيسير تحقيق السيادة الغذائية (World Bank, 2008; Gillson and Fouad, 2015; La Via Campesina, 2008).

4.3. إتاحة حيز في سياسة التجارة للإجراءات المتعلقة بالتغذية

جانب آخر لاتساق السياسة يتمثل في إذا ما كانت الاتفاقات التجارية تترك "حيزًا للسياسة" المعنية بالإجراءات المتعلقة بالتغذية بما يتيح وضع وتشريع هذه السياسة، الأمر الذي يعكس جانبًا هامًا من

جوانب توفير البيئة المواتية للتغذية (انظر الجدول 1 والقسم 2.5). وبدأ استخدام مصطلح "حيز السياسة" بالهيئات والوثائق الدولية في بداية الألفية الثانية للإشارة إلى "نطاق السياسات المحلية، وبخاصة فيما يتعلق بمجالات التجارة، والاستثمار، والتنمية الصناعية"، حيث "يمكن صياغة ذلك في إطار الضوابط التنظيمية والالتزامات المشتركة على مستوى الدولة والاعتبارات المتعلقة بالسوق العالمية" (Page, 2007). وكان ذلك في سياق انتشار الاتفاقات الدولية المقترحة أو التي دخلت في حيز التنفيذ والتي تدور حول مجموعة من القضايا، تشمل البيئة والاستثمار والتجارة. وكان اتفاق الجات (1994) وإنشاء منظمة التجارة العالمية (القسم 3.2) انعكاسًا واضحًا لما وصفه "بيدچ" (2007: 1) بأن الحكومات قد حددت "خيارها بما يؤيد فرض المزيد من القيود، فكان ذلك يعبر عن وجهة نظر تقر بإتاحة حيز للسياسة أكثر من اللازم للدول، مما يتيح لها اتخاذ تدابير تجارية ليست لصالح الآخرين." وبالرغم من ذلك، ظهرت أيضًا بعض المخاوف من أن تلك الاتفاقات الدولية قد ضيقت نطاق حرية الحكومات أكثر مما ينبغي فيما يتعلق بوضع السياسات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية (مثل الأهداف المعنية بالصحة وحماية الموارد الطبيعية).

ووفقًا لما ذكره "فيدلر" (2006، حيث ورد الاقتباس في Baker et al, 2014) ثمة ثلاثة سبل متاحة يمكن لاتفاقات التجارة من خلالها أن تطغى على حيز السياسة.

- **تضييق الخناق الموضوعي:** يحدث ذلك عندما تحد الاتفاقات التجارية مباشرةً من نطاق أدوات السياسة المتاح للحكومات.
- **تضييق الخناق الإجرائي:** يشير هذا التعدي إلى حالة التهديد المحتمل الذي تفرضه العقوبات التجارية أو ارتفاع تكلفة التقاضي والذي من شأنه أن يردع المؤسسات الحكومية عن البدء في الإجراءات المتعلقة بالسياسة.
- **تضييق الخناق الهيكلي:** يحدث ذلك عند التعجيل بالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات بما يزيد من السلطة الاقتصادية والتنظيمية للجهات الفاعلة بالقطاع الخاص.

ويصعب على المجتمع المحلي التغذوي الإدراك الكامل لآثار الاتفاقات التجارية بشأن إتاحة حيز للسياسة على الإجراءات المتعلقة بالتغذية. كما أُثير الكثير من المخاوف المتعلقة بحيز السياسة في سياق الاتفاقات الدولية، وذلك من المنظور التغذوي، ولكن بوجه عام كان من الصعب التعامل مع هذه المسألة. ويمكن بسهولة أن يسيء غير الخبراء فهم الأمور المتعلقة بالتجارة الدولية وقانون الاستثمار لما يتسم به هذا الموضوع من تعقيد ولطبيعته المتشعبة. وعلى الرغم من أن الاتفاقات التجارية بوجه العموم تبدو أنها تمنح الدول قدر كبير من الاستقلالية في النواحي التنظيمية مع عدم تقييد حيز السياسة "الموضوعي"، يمكن أيضًا أن تظهر بعض النقاط التي يصعب بها الوثوق من ذلك. ويظهر الشك فيما إذا كان حيز السياسة المتاح بالفعل كافيًا ومناسبًا كقضية خلافية، كما يطرح البعض الاعتقاد بأن "الإجراءات المرتبطة بحيز السياسة تعجز عن التمييز بين الحيز المتاح والحيز المفيد على أرض الواقع أو المرتبط بدولة بعينها" (FAO, 2015). وفضلًا عن عدم الثقة، فإن غياب القدرات التقنية والقانونية إلى جانب إمكانية مواجهة صعوبة قانونية (قد تتعلق بارتفاع التكلفة) في المحافل الدولية قد يؤدي إلى تضييق الخناق الإجرائي و"الخوف من التقنين" - حيث يثني عدم الثقة في الناحية القانونية و/أو التهديد بمواجهة صعوبة قانونية الحكومات عن اتخاذ الإجراءات اللازمة (Jewell et al 2013; Baker et al, 2014).

ويرد في المربع 4 ملخص موجز عن حيز السياسة المتاح في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وترجح

التحليلات أن أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية (المربع 3) لا تمثل أي حالات لتضييق الخناق الموضوعي فيما يتعلق بحيز السياسة التغذوي (Fidler, 2010; von Tigerstrom, 2013; WTO, 2014b). وعلى الرغم من ذلك، ثمة حالات وردت لتضييق الخناق الإجرائي حيث كانت المجموعات أصحاب المصالح تمثل تحديًا أمام الإجراءات المتعلقة بالتغذية في الأمور المتصلة بالتجارة بشكل يقلل من ثقة المؤسسات الحكومية أثناء حرصها على اتباع الإجراءات التي تعزز السياسة التغذوية. وقد تترك هذه المجموعات من أصحاب المصالح عن عمد انطباعًا بأن حيز السياسة المتاح في الاتفاقات التجارية يضيق نطاقه كثيرًا عما هو عليه من الناحية التطبيقية. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي بُذلت فيه الجهود في فيتنام لتنفيذ تدابير أقوى تأثيرًا للتشجيع على الرضاعة الطبيعية، ورد في دراسة حالة أجرتها منظمة اليونيسيف أن "بعض أعضاء الجمعية الوطنية وغيرهم من الأطراف المعنية أصبحوا متذبذبين تجاه التوسع في حظر الإعلانات التجارية، وذلك عندما تسببت الجماعات أصحاب المصالح في إثارة المخاوف بشأن انتهاك القوانين التجارية الدولية" (UNICEF, 2013). ذلك بالرغم من غياب الشواهد التي تدل على عدم الالتزام في التدابير المتصلة بالرضاعة الطبيعية بسياسة التجارة.

ووفقًا لما تم توضيحه بالقسم 2.2، شهدت التطورات الأخيرة في سياسات التجارة توسعًا في نطاق العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية ليتعدى حدود اتفاقات منظمة التجارة العالمية ويشمل عدد أكبر من الإجراءات، بما في ذلك أحكام أوسع نطاقًا تختص بالاستثمار، وأحكام إلزامية تتعلق بالمشتريات، والسماح بمزيد من الحرية للشركات الخاصة بشأن آليات تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين. وقد عبر الباحثون في مجال الصحة والداعمون للحفاظ عليها عن مخاوفهم من تعدي تلك الاتفاقات التجارية الإقليمية على حيز السياسة الذي تحتاجه الحكومة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية (Baker 2014, 2015; Gleeson and Friel, 2014; EHN, 2015; Wemos, 2015; Friel et al, 2013; Hansen-Kuhn, 2013; Thow and McGrady, 2014; Thow et al, 2015).

وتقوم هذه المخاوف بعض الشيء على الدعاوى القضائية الحالية والماضية التي قدمتها الشركات متعددة الجنسيات ضد اللوائح التنظيمية المتعلقة بالتبغ والمستحضرات الطبية، بناءً على الأحقية في الحماية التي تضمنتها الاتفاقات التجارية (Blouin, 2010; Gleeson and Friel, 2013).

المربع 4: إتاحة حيز للسياسة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية

(i) تعترف اتفاقات منظمة التجارة الدولية بالحفاظ على الصحة كهدف مشروع، حيث تنص على أن إجراءات حماية الصحة "هدف سياساتي مشروع" حتى وإن كان لها تأثير على تقييد التجارة (McGrady, 2011).

(ii) وينص قانون منظمة التجارة الدولية على وجوب تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية في السياسات المعنية بحماية صحة الإنسان (انظر القسم 3.2) وعدم التعامل مع المنتجات المستوردة على نحو أقل تفضيلًا لها مقارنةً بالطريقة التي يتم بها التعامل مع المنتجات المحلية. ويتسق ذلك مع المنظور التغذوي. فعلى سبيل المثال، ورد أنه في عام 2013 تم رفض مشروع قانون في مجلس الشيوخ الفرنسي لزيادة التعريفات الجمركية على واردات زيت النخيل بنسبة 30% باعتبار ذلك إجراءً للحفاظ على الصحة ويرجع ذلك بعض الشيء إلى عدم وضوح إذا لم يطبق ذلك على

المصادر الأخرى أيضًا للدهون المشبعة، مثل الزبد (Scott-Thomas, 2012).

(iii) ويوفر اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة المرونة للبلدان النامية بشأن دعم المنتجين المحليين، ويشمل ذلك التدخلات الزراعية لدعم الأهداف التغذوية (Atkins, 2010; Matthews, 2015). وعلى الرغم من أن القيود المفروضة على الاستفادة من سبل دعم سعر السوق لتعزيز الأمن الغذائي المحلي من المحتمل أن تطرح تضييق خناق موضوعي (Matthews, 2015)، فيما يُعرف بمستويات الحد الأدنى، يمكن للبلدان النامية أن تستثني الدعم المحلي الممنوح من أجل إنتاج محاصيل زراعية محددة بنسبة تصل إلى 10% من القيمة السنوية لإنتاج تلك المحاصيل وما يصل إلى 10% من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في أي عام. ويكمن التحدي أمام البلدان النامية في تلك النقطة في عجز الموارد لديها والافتقار إلى القدرة على تنفيذ هذه الإجراءات.

(iv) تسمح جداول التعريفة الجمركية بحالات مرونة تصل إلى "الحد الأقصى" أو أعلى معدل يتم الاتفاق عليه من خلال البند الثاني من اتفاق الجات. وثمة أمثلة من البلدان الواقعة في المحيط الهادئ التي تتكون من جزر حيث رفعت (وخفضت) التعريفات الجمركية من أجل التأثير على المستوى الصحي للأغذية المتوفرة لديها (WCRF International, 2015).

(v) تنص اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية المعوقة للتجارة وتطبيق الإجراءات الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية (المربع 3) على أن السياسات التي تطرح حواجز تقنية معوقة للتجارة بناءً على الأساس المنطقي الذي يدعو لتحقيق الحفاظ على الصحة أو غير ذلك من الأهداف القائمة على الرعاية قد تلقى معارضة في حالة إمكانية الإسهام بطريقة مماثلة من خلال إجراءات أخرى في تحقيق ذلك الهدف بأسلوب يفرض قيودًا أقل ومتاح إلى حد معقول. ويجري تشجيع الدول التي تلتزم بذلك المبدأ على تبني المعايير الدولية ذات الصلة باعتبار ذلك أسلوبًا "للحد من تقييد التجارة بأقل مستوى ممكن" عند اللزوم. وتبين التحليلات أن هذه اللوائح التنظيمية في معظمها تتماشى مع التزامات منظمة التجارة العالمية (Fidler, 2010). وثمة نقطة واحدة تفتقر إلى التيقن من تنفيذها وهي الملصقات التغذوية التحذيرية. كما أن اللوائح التنظيمية التي اقترحتها أربع دول في الفترة بين عام 2006 و2014 بشأن الملصقات التغذوية "التحذيرية" للحد من تناول الأطعمة غير الصحية خضعت للتساؤلات ("مخاوف محددة بشأن التجارة") في لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية باتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة. وتعلقت هذه التساؤلات بمجموعة من العوامل، تشمل الآثار غير المرغوب فيها للإجراء، ومدى الفاعلية في تحقيق هدف السياسة المنصوص عليه، وإمكانية تحقيق هذه الأهداف من خلال إجراءات أخرى أقل تقييدًا للتجارة.

إن الاتفاقات الكبرى للتجارة التي حازت على الاهتمام الخاص من ناحية التعدي المحتمل على حيز السياسة هي اتفاق شراكة المحيط الهادئ (TPP) الذي تم إبرامه بين الدول الواقعة في شمال أمريكا، وآسيا، والمحيط الهادئ، والذي تم الانتهاء منه في أكتوبر 2015، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP)، التي يجري التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة (EHN, 2015; Wemos, 2015; Friel et al, 2013; Hansen-Kuhn, 2013; Thow and McGrady, 2014; Thow et al, 2015). ويوضح المربع 5 المخاوف التي أُثيرت حول الإجراءات المتعلقة بالاستثمار والمشتريات في هذه الاتفاقات.

المربع 5. الإجراءات المتعلقة بالاستثمار والمشتريات في شراكة المحيط الهادئ (TPP) وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP)

- **الإجراءات المتعلقة بالاستثمار**

غالبًا ما يتضمن هذا الجيل الجديد من الاتفاقات، على عكس اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريمز) (المربع 3) أحكامًا قوية لحماية المستثمرين من خلال آلية لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة (ISDS). وتمنح آليات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة (ISDS)، التي كانت فيما مضى مجالًا يقتصر على معاهدات الاستثمار، الحق للمستثمرين في الدخول في منازعات مباشرةً مع الدول. ويتناقض ذلك بشكل مباشر مع ما تعهده محافل منظمة التجارة العالمية، حيث تدخل الدول فقط في منازعات مع دول أخرى. وبالتالي يمكن النظر للتدابير التغذوية المقترحة بشأن الصحة العامة والتي تهدف إلى خفض مبيعات المنتجات التي ترتفع بها نسبة السكر، والدهون، والأملاح، على أنها من المحتمل أن تقوِّض قيمة الاستثمارات (Thow and McGrady, 2014). فعلى سبيل المثال، قد يزعم المستثمرون أن القيود المفروضة على الإعلانات التجارية، أو على مستويات السكر، والدهون، والأملاح المسموح بها في الأغذية، تشكل حالة نزع ملكية غير مباشرة، نظرًا لتقليلها لقيمة الاستثمار. وقد يحدث ذلك حتى عندما تتسم السياسات بعدم التمييز (حيث يتم تطبيقها بقدر من المساواة بين الجانب المحلية والجانب الذي يمتلكه الأجانب في مجال توفير الأغذية). وحتى إذا كان الإجراء مسموحًا به من الناحية التقنية، ثمة مخاوف من أن تؤدي آليات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة التي يتضمنها اتفاق شراكة المحيط الهادئ وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي إلى ظهور القيود الإجرائية، عندما لا تميل الحكومات إلى تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية خوفًا من ارتفاع تكلفة التقاضي، وكذلك ظهور تضييق الخناق الهيكلي، حيث يؤدي التعجيل بتحول القوة إلى الشركات الخاصة إلى توسيع نطاق قوة تأثيرها لمجابهة الإجراءات الداعمة للتغذية وغيرها من الإجراءات التي من المحتمل أن تهدد مصالحها المالية.

- **الإجراءات المتعلقة بالمشتريات**

إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية محدودة الأطراف بشأن المشتريات الحكومية تمثل اتفاقية اختيارية ويوافق عليها عدد قليل من الدول النامية. وعلى الرغم من ذلك، ثمة جهود يتم بذلها لجعل القيود على المشتريات إلزامية، مثلما ورد في بند المشتريات الحكومية باتفاق شراكة المحيط الهادئ (Friel et al 2013). وإذا تم التصديق على ذلك، فقد يعني هذا الأمر أنه، ووفقًا للاستثناءات أو القيود المفروضة بذلك البند، لا بد من فتح الباب أمام العروض المقدمة من الشركات للفوز بالعطاءات الحكومية في أي دولة توقع على اتفاق شراكة المحيط الهادئ، ويترتب على ذلك تقليل الشروط التي تفرضها الحكومات على إجراءات العطاءات لديها. وقد يشمل ذلك الانتماء الجغرافي و/أو الجودة التغذوية لما تشتريه الحكومة من أغذية لتقدمها للمؤسسات العامة مثل المدارس والمستشفيات (Friel et al, 2013). وبمعنى أدق، يمكن أن يشمل ذلك وجبة الغداء بالمدارس الحكومية وغيرها من البرامج التي تفضل استخدام الأغذية المحلية التي تم إنتاجها بصورة مستدامة، أو التي تتطلب توريد نسبة معينة من الأغذية من المزارعين المحليين العاملين على نطاق ضيق (Hansen-Kuhn, 2013). وعلى الرغم من ذلك، يتضح بالاتفاق التجاري المبرم بين الولايات المتحدة وكوريا أنه من الممكن التفاوض على الاستثناءات المتعلقة بهذه البرامج والسياسات (Thow et al, 2015).

5- كيف يمكن تعزيز الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية؟ الأدوات والإجراءات

5.1. أدوات تحليل الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالأغذية

ثمة تحديات تظهر بوضوح أمام تحليل درجة التقارب بين الأهداف والنتائج المرتبطة بسياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. إن الصورة غير متجانسة: فإن تأثير سياسة التجارة على التغذية لا يمكن تعميمه بل يختص بسياق معين، كما أنه يختلف باختلاف الأغذية، وأشكال سوء التغذية، والجماعات السكانية، فضلًا عن أنه يتأثر بما يصاحبه من إصلاحات تجارية والسياسات والمؤسسات الحالية.

ولا ترتبط تلك التحديات بسياسة التجارة والتغذية وحدها. فقد بدأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وضع مناهج لتحليل اتساق السياسة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على نطاق أوسع لمواجهة بعض من هذه التحديات. ورجحت أن السبيل لإحراز التقدم في هذا الصدد هو التخطيط الدقيق للنظرية المعنية باحتمال ما تحققه نتائج السياسات من خلال "سلسلة النتائج" في السياق المحدد الذي تُنفذ فيه السياسات (OECD, 2010). وبوجه عام تعمل المناهج الأخرى لتحليل اتساق السياسة على الإعداد لهذه المرحلة الأولية النظرية باعتبارها خطوة أولى يبدأ من عندها إجراء تحليل أكثر تفصيلًا في مرحلة لاحقة (Duraiappah and Bhardwaj, 2007; Nillson et al 2013). وثمة أيضًا أدوات أخرى متاحة للاستفادة من تقييمات هذا النوع من الآثار على الصحة، وترسيم خرائط للتحليل بمعايير متعددة، والمخططات التفريعية

لحل المشكلات، وتحليل السلسلة القيمية.

ويتطلب الأمر الاستعانة بأدوات تحليلية معيارية لتمكين الدول من تحسين تحليلها للاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية بطريقة تراعي أيضًا الطبيعة المتعلقة بالمستوى الدولي لسياسة التجارة. وتقتضي الحاجة تحليل الاتساق بين التجارة والتغذية للاستفادة منه في الاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية، ولكن يتمثل الجانب الأكثر أهمية في المستوى الوطني حيث يتم وضع سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية وتنفيذها - وحيث يظهر سوء التغذية بمختلف أشكاله.

وبالنظر إلى المستوى المحلي، يجب أن يتركز الاهتمام على المشكلات التغذوية التي تعاني منها الدولة - والأهداف التغذوية المحددة في الخطط الحالية. ولاستمرار التركيز على هذه الأهداف والنتائج التغذوية، يجب العمل بأثر رجعي لتحديد الطريقة المعتادة لتأثير سياسة التجارة على تحقيق الأهداف التغذوية على مدى سلسلة النتائج المحتملة كخطوة أولى (الجدول 1). مثال لذلك، التركيز في التحليل على توفير النساء العاملات لقدر غير كافي من الرضاعة الطبيعية، أو حصو ل مجموعات معينة على كمية غير وافية من اليود، أو زيادة استهلاك مجموعات أخرى للدهون المتحولة. ويجب أن تتيح الأداة تتبع هذه المشكلات بأثر رجعي لتحديد إذا ما كانت سياسة التجارة تلعب دورًا في تحسين أو تدهور المشكلة؛ وفي بعض الأحيان، يختفي تأثير سياسة التجارة، بينما يظهر بوضوح في أحيان أخرى. وفضلًا عن تحديد احتمال تحقيق الاتساق و/أو الافتقار إليه، يجب أن يكون للأداة دور ثان في تحديد السياسات التكميلية اللازمة لتعزيز تضافر الجهود وإدارة المخاطر فيما يتعلق بسياسة التجارة المرتبطة بالإجراءات المتعلقة بالتغذية.

ويظل التساؤل مطروحًا حول من يجري هذا التحليل، وكيفية ذلك، والمعلومات المستخدمة في ذلك. فلا يقتصر التحدي على الأسلوب المنهجي فحسب، بل يظهر أيضًا من الحاجة إلى القدرة على إجراء هذه التحليلات (القسم 5.3) والإدارة اللازمة لتنفيذ النتائج باعتبارها جزءًا من إجراءات وضع سياسة التجارة والتغذية. (القسم 5.4).

5.2. السياسات التكميلية لتحقيق أقصى مستوى من تضافر الجهود المحتمل وتقليل المخاطر المحتملة إلى أدنى حد

وتظهر الحاجة للسياسات التكميلية لتعزيز تضافر الجهود وإدارة المخاطر فيما يتعلق بسياسة التجارة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية. ويشمل تضافر الجهود تحويل مزايا سياسة التجارة إلى الجماعات السكانية الأكثر حاجة إلى هذه المزايا؛ وتشمل إدارة المخاطر تنفيذ السياسات التي تحمي المستهلكين من المخاطر، وتوفر الحماية الاجتماعية، وتستخدم المرونة في الاتفاقات التجارية، إذا ما اقتضى الأمر، لدعم المجموعات المتضررة من التجارة.

ويوضح الجدول 2 بعض الأمثلة على السياسات التكميلية، حيث يشير إلى وجود العديد من الخيارات التي يجب على الدول مراعاتها. فبالنسبة للخضروات والفاكهة، قد يؤدي استخدام قسائم الدفع المدعومة إلى إتاحة استفادة المستهلكين منخفضي الدخل من درجة أكبر من تنوع الخضروات والفاكهة التي توفرت بفضل التجارة. ويمكن استغلال الاستثمار الحالي في مجال زراعة البساتين من أجل التصدير لإفادة الأسواق المحلية عن طريق تعزيز البنية التحتية المتعلقة بسلسلة التبريد، ومن ثم تحسين الحافز لدى المنتجين على بيع الخضروات والفاكهة وتصديرها. أما بالنسبة للحالات التي تقوض فيها سياسة التجارة الإنتاج المحلي للمحاصيل ذات القيمة الغذائية الجيدة المقدمة للجماعات السكانية المحلية، فيمكن استخدام أدوات السياسة لتشجيع المجتمعات المحلية والأسر المعيشية على إنتاج الخضروات والفاكهة.

وتتطلب هذه الخطوات المتعلقة بتحديد الإجراءات التكميلية وتنفيذها القدرة الكافية على التنسيق فيما بين القطاعات والإدارة الفعالة لإجراءات وضع السياسات على حد سواء.

5.3. تعزيز القدرة على التنسيق فيما بين القطاعات

إن تنفيذ الإجراءات سابقة الذكر - إنشاء الأدوات التحليلية والسياسات التكميلية واستخدامهم - يتطلب قدرة الحكومة على تحقيق المزيد من التنسيق الفعال فيما بين القطاعات. ويحتاج المسؤولون المعنيون بالتجارة، والزراعة، والتغذية/الصحة في الدول إلى التفاوض عبر قطاعات الحكومة لتنفيذ تلك السياسات؛ والدفاع عنها ضد التحديات غير المشروعة إذا لزم الأمر؛ والتفاوض على الشروط المشروعة لحماية/توسيع نطاق حيز السياسة الذي تتطلبه الإجراءات المتعلقة بالتغذية في الاتفاقات التجارية؛ وأثناء ذلك يجب مراعاتهم للمواقف الخاصة للبلدان/فئة البلدان؛ كما يحتاجون إلى إيجاد وتجميع الشواهد لدعم كل ما سبق ذكره.

وتعترف الحكومات بالحاجة إلى القدرة المطلوبة. فعل سبيل المثال، خلص المشاركون في حلقة عمل تناولت سياسة التجارة والأمراض غير المعدية في منطقة المحيط الهادئ في عام 2013 - بما في ذلك ممثلي الحكومة من العديد من الجزر - إلى أنه ثمة اثنين من الحاجات الأكثر إلحاحًا لتعزيز اتساق التجارة وهما (WPRO/SPC/CPOND/UNDP, 2013):

- "تعزيز القدرات الوطنية والآليات التنظيمية (حيثما وجدت) كي تشمل مجموعة من الإجراءات منها الالتزام بإجراء تقييمات للآثار، وإتاحة السياسات، والمشاركة في المفاوضات التجارية الدولية"؛
- و"استمرار الهيئات الدولية والإقليمية وشركاء التنمية في دعم الدول بما يشمل استخدام المساعدة التقنية

لدعم اتساق السياسة فيما بين قطاعي التجارة والصحة على المستوى الوطني والإقليمي، إلى جانب تعزيز اتخاذ القرارات المدروسة والمفاوضات التجارية بصفة خاصة"

وبرغم ذلك، وفقًا لتقرير عن اتساق السياسة فيما بين سياسات الاتحاد الأوربي لتحقيق التنمية "يفتقر النظام العالمي الحالي إلى القدرة الرئيسية على منع السياسات غير المتسقة، والكشف عنها، وتصحيحها" (Concord, 2013). إن الاحتياج إلى القدرات أمرًا هامًا. وطبقًا لما أشارت إليه "والز" وآخرون (2015:1) في سياق دمج الاعتبارات الصحية في المفاوضات التجارية: "إن القدرة التي تقتضيها الحاجة تتسم في جميع المراحل بارتفاع التكلفة، والاعتماد على كثافة المهارات، كما تتطلب توفير قدر كبير من البنية التحتية، الأمر الذي تناضل الدول الأكثر فقرًا والأقل حجمًا على وجه الخصوص للوصول إليه. كما أن تلك المهمة غالبًا ما لا تقدر حق قدرها." وقد حدد "باكر" وآخرون (2015) في تحليل لاتساق السياسة فيما بين التجارة والصحة في آسيا الافتقار إلى القدرة على المشاركة فيما بين الهيئات متعددة الأطراف والوزارات الحكومية على أنه حاجزًا رئيسيًا. وقد بينت إحدى الحالات الواردة النادرة نسبيًا لنجاح الاتساق فيما بين التجارة والسياسة والصحة - في تايلاند - أن بناء القدرة كان ضروريًا في هذه العملية (Thaiprayoon and Smith, 2014).

ليس ثمة نقص في الآليات المحتملة التي يمكن استخدامها لبناء القدرة. وتشمل الآليات الدعم السياسي والمالي للتجارة-التغذية/البرامج الصحية داخل المؤسسات متعددة الأطراف الإقليمية والوطنية ذات الصلة؛ وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية؛ وبرامج التدريب القانونية؛ ووضع مبادئ توجيهية ونظم رصد تجارية تغذوية. وثمة إجراء آخر تم تحديده كإجراء بالغ الأهمية لبناء القدرات وهو إيجاد الشواهد والتعبير عنها (Blouin, 2007, OECD, 2013). ووفقًا لما وصفته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2013: 40) "إن توفر قاعدة أكثر قوة للشواهد على تكاليف الافتقار إلى الاتساق ومزايا الاتساق له أهمية بالغة في توفير المعلومات اللازمة للسياسة وإقناع صانعي القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة." وتتجلى الأهمية الخاصة لذلك بالنظر إلى ميل الجماعات أصحاب المصالح لاستغلال الافتقار إلى الشواهد كحجة ضد الإجراءات المتعلقة بالتغذية التي يُنظر لها باعتبارها إجراءات غير مرغوب فيها (Jewell et al, 2013). وتظهر التجربة في الحالات الرسمية القانونية المتعلقة بالتبغ أن الاهتمام الشديد بالشواهد الداعمة لإجراءات الحفاظ على الصحة العامة في المنازعات التجارية (von Tigerstrom, 2013).

5.4. تحسين إدارة إجراءات وضع السياسات

ينطوي تحسين القدرة بدوره على الحاجة إلى إدارة أقوى. وقد ألقت الأوساط المعنية بالتغذية والصحة الضوء، بصفة خاصة، على اثنين من الحاجات المرتبطة بالإدارة. وتتمثل الأولى منهما في آليات تعزيز الحوار والتنسيق فيما بين صانعي القرار في مجال التجارة، والزراعة، والاقتصاد، والتغذية على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي (ومثال لذلك ما أورده Walls and Smith, 2015). وتقتضي الحاجة ذلك لإحراز التقدم في الجانب الجوهري الأول لاتساق السياسة، ألا وهو تحديد أهداف عامة وأولويات مشتركة عبر القطاعات (OECD, 2014). وبرغم ترابط الأهداف فيما بين القطاعات المختلفة من الناحية التطبيقية، تختلف الحال عن ذلك فيما يتعلق بإجراءات تحديد الأهداف. وبالأحرى من المتوقع أن يرتبط تقرير السياسات بالإجراءات التي تتخذها القطاعات لتحديد أهدافها وأولوياتها ذات التأثير الشامل. وبالتالي يحدد كل قطاع أهدافه وأولوياته دون اعتبار لآثارها على القطاعات الأخرى. ولا يقتصر ذلك على التغذية فحسب، بل يمثل مشكلة

عامة تظهر في نقاط التلاقي بين الإجراءات المتعلقة بالنمو التجاري والاقتصادي والتنمية المستدامة.

إن الطريقة الرئيسية للتغلب على ذلك التحدي القطاعي هي تعزيز الحوارات السياسية بين القطاعات حيث يتم الاتفاق على الأهداف العامة والأولويات المشتركة. وغالبًا ما تتوفر بالفعل الآليات ذات الصلة التي تشمل قطاعات مختلفة للحكومة - مثل آليات التنسيق بين الزراعة والتجارة - والتي يمكن استغلالها لإشراك الأطراف المعنية وتشجيع الحوار ورفع مستوى تفهم القضايا التغذوية. كما يمكن الاستفادة من هذه الآليات في بناء القدرة المتعلقة بالتجارة في الأوساط المعنية بالصحة كي يتحسن لدى الأفراد بها تقييم وفهم الآثار المحتملة لسياسة التجارة على مجال التغذية.

وتتمثل ثاني الاحتياجات الجوهرية المتعلقة بالإدارة في الإجراءات التي تمكِّن المسؤولين المعنيين بالتغذية والصحة من أن يكونوا جزءًا من: (1) وضع استراتيجيات وطنية للتجارة، و(2) لجان التفاوض التجاري في المفاوضات التجارية الدولية. ومثال واضح على الأخير المشاركة الرسمية لأخصائي التغذية الأول في اللجنة التابعة لساموا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (Thow et al, 2014). وأتاحت المشاركة من جانب قطاع التغذية، في تلك الحالة، وضع استراتيجية مستمرة للتخفيف من حدة الآثار السلبية لاستيراد اللحوم الغنية بالدهون لضمان حفظ حيز للسياسة من أجل إيجاد منهج صحي بديل من خلال السياسة، ألا وهو تطبيق ضرائب مرتفعة على المبيعات (WTO, 2011).

ورجح تحليل "بلوي" (2007) أن هذه الأنواع من الآليات هام ليس لإجراء المناقشات الرسمية فحسب، بل أيضًا لتعزيز التفاهم المتبادل بين الأوساط المعنية بالتجارة والتغذية/الصحة. وينتمي صانعو القرار في مجال التجارة والتغذية إلى جماعات معرفية مختلفة، قد لا تشترك في المعتقدات بشأن السبب والأثر. فعلى سبيل المثال، قد تنظر الجهات الفاعلة في مجال التغذية والصحة إلى التجارة دون غيرها كتهديد لصحة السكان، مع عدم الالتفات كثيرًا إلى أهداف التجارة. أما الجهات الفاعلة في مجال التجارة، فهي، على النقيض من ذلك، تركز على الأهداف الاقتصادية وقد تفترض أن هذه الأهداف تعود تلقائيًا بالفائدة في مجال التغذية والصحة (Smith et al, 2009; Baker et al, 2015). وأوضحت التجربة الإيجابية لبناء القدرة على تحقيق الاتساق بين سياسة التجارة والصحة في تايلاند أن الإجراءات المتبعة لبناء هذا النوع من التفاهم كانت ضرورية وأمكن تحقيقها ليس من خلال آليات الإدارة الرسمية فحسب، بل أيضًا من خلال بناء العلاقات غير الرسمية (Thaiprayoon and Smith, 2014).

وليست دعاوى زيادة تأثير الإدارة وتحسين مستواها بجديدة. فقد تبنت جمعية الصحة العالمية، في عام 2006، على سبيل المثال، قرارًا بشأن التجارة والصحة يدعو إلى الاهتمام بما يُعنى به مقرري سياسات التجارة من "استغلال الفرص المحتملة، ومواجهة التحديات المحتملة التي تظهر في ميدان التجارة والاتفاقات التجارية فيما يتعلق بالصحة" (WHO 2006). وتلقي أهداف التنمية المستدامة الضوء على الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الإدارة من أجل تحقيق اتساق السياسة. وتوفر الجهود المتواصلة الرامية إلى تحسين الإدارة في مجال التجارة والزراعة/الأمن الغذائي فرصًا سانحة للتعامل مع مشكلات اتساق

السياسة مع الإجراءات المتعلقة بالتغذية (Canigiani and Bingi, 2013). وتقتضي الحاجة توفر المزيد من المعلومات عن المثلة على تبني هذه الأنواع من إجراءات الإدارة لإيجاد المزيد من الشواهد على أكثر الطرق فاعلية لتحقيق أعلى مستوى من الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. إن تشجيع التعاون فيما يتعلق بالمجتمع المدني، والباحثين، والدول الأخرى والجهات التي لا تمثل دولًا في ذلك الحيز سيكون ضروريًا لإيجاد شواهد جديدة وتحقيق دعم سياسي واجتماعي لاتخاذ الإجراءات اللازمة (Smith et al, 2009).

6- الاستنتاجات والإجراءات الموصى بها

وتمت الدعوة في إعلان روما عام 2014 المتعلق بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إلى "تيسير سياسات التجارة لتعزيز الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع." إذًا ما الإجراءات التالية التي يحتاج مقررو سياسات التجارة والتغذية إلى اتخاذها من أجل تعزيز الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية؟ ماذا يتطلب الأمر من الحكومات، والمنظمات والإجراءات الدولية، والمجتمع المدني، والباحثين من أجل الدفع بجدول العمال إلى الأمام؟ يخلص التحليل في ورقة المناقشة التي بين أيديكم إلى تحديد أربعة احتياجات أساسية لإتاحة تحقيق اتساق السياسة فيما بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية والتحفيز عليه، وهي كالتالي:

1. **تحسين تحليل الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة** بالتغذية من أجل تحقيق كل من إتاحة التفهم المشترك للفرص والمخاطر التي تطرحها سياسة التجارة أمام الإجراءات المتعلقة بالتغذية (والتي تطرحها الإجراءات المتعلقة بالتغذية أمام سياسات التجارة) وكذلك تحديد السياسات التكميلية التي تعمل على تعزيز تضافر الجهود وإدارة المخاطر. وتظهر الحاجة إلى ذلك فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية، ولكن الأكثر أهمية هو الحاجة لذلك على المستوى الوطني حيث يتم تطبيق سياسات التجارة على أرض الواقع ويعاني الأشخاص من سوء التغذية.
2. **تطبيق سياسات تكميلية** باعتبارها جزءًا من مجموعة الإصلاحات التجارية لضمان تحويل مزايا سياسات التجارة إلى الأشخاص الأكثر حاجة إليها، والتخفيف من حدة المخاطر.
3. **قدرات مؤسسية أعلى**
4. **تحسين آليات الإدارة**، حيث تتيح مع الاستعانة بدرجة أعلى من القدرة، مستوى أعلى من التنسيق والتعاون سعيًا لتحقيق اتساق السياسة بين التجارة والتغذية.

كما تتجلى الأهمية البالغة لحاجة الحكومات إلى تحديد التغذية ضمن الأولويات الوطنية للتنمية وكتحدي مشترك فيما بين القطاعات، وفقًا لما تعبر عنه حاليًا أهداف التنمية المستدامة. وسيصعب دون هذه الخطوة التحفيز على زيادة الاتساق بين سياسة التجارة وسياسات التنمية الاقتصادية الأخرى والتغذية.

ويؤدي تحديد هذه الحاجات إلى الانتقال إلى ثماني توصيات خاصة:

التوصية 1.

1 يجب على الوزارات الحكومية المعنية بالتجارة و/أو الصحة تخصيص جهة تنسيق معنية بالتغذية للمشاركة في محافل التفاوض على سياسة التجارة على المستوى الدولي والوطني، واستغلال الهياكل الحالية التي تشمل جوانب متعددة للإدارة ترتبط بالزراعة وعملية التخطيط للتجارة لدمج القضايا التغذوية في الاتجاه السائد داخل عملية وضع السياسات الوطنية للتجارة.

التوصية 2.

2 يجب على الهيئات الحكومية المعنية بالتغذية/وزارات الصحة وضع إجراءات لتقييم الاتساق بين السياسات الوطنية للتجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية لديها. ويجب أن ينصب اهتمامها على الأولويات الوطنية التي تهدف إلى تحقيق النتائج التغذوية المتعلقة بجماعات خاصة و/أو مشكلات تغذوية بعينها. ويجب أن تهدف هذه الإجراءات إلى تحديد السياسات التكميلية و/أو الإجراءات متعددة الأطراف اللازمة للاستفادة من الفرص المتاحة وإدارة المخاطر.

التوصية 3.

3 يجب على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والبنك الدولي الاستمرار في جمع البيانات، وتطوير المناهج والمؤشرات لدعم إدراك أثر سياسات التجارة، بما تشمل أثرها على النتائج المتعلقة بالتغذية.

التوصية 4.

4 يجب على المانحين والممولين الدوليين دعم بناء القدرات من أجل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية وتحقيق الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية.

التوصية 5.

5 يجب على الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، وفقًا لصلاحياتها، تقديم المساعدة التقنية لتيسير التجارة على المستوى المحلي، وتمكين المسؤولين المعنيين بالتغذية والصحة من تحسين إدراكهم لحيز السياسة المتاح في الاتفاقات متعددة الأطراف من أجل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية.

التوصية 6.

6 يجب على الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو أن تطلب من منظمة الصحة العالمية ولجنة دستور الأغذية التابعة لمنظمة الصحة العالمية/ منظمة الفاو تحديد المجالات التي يمكن تحقيق المزيد من المواءمة بها، مما قد يقلل الحواجز المعوقة للتجارة أثناء دعم سياسة التغذية، وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى وضع معايير تتيح تنفيذ الإجراءات متعددة الأطراف.

التوصية 7.

7 يجب على المجتمع المدني الإسهام في إجراءات تحديد مجالات الاتساق (عدم الاتساق) بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية عن طريق وضع أمثلة من تجارب الأشخاص في المجتمعات المحلية في دائرة اهتمام مقرري سياسات التجارة والتغذية. كما يجب عليه قياس أداء مقرري السياسات ورصد ما يحرزوه من تقدم للدفع باتساق السياسة إلى الأمام.

التوصية 8.

8 يجب على الباحثين وضع أدوات تحليلية بسيطة وصالحة للاستخدام كي يستخدمها مقررو السياسات لتقييم الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. كما يجب على الباحثين دراسة كيفية إمكانية استخدام مصادر البيانات الحالية بأساليب مبتكرة لتقييم اتساق النتائج بين سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية.

المراجع

Anim-Somuah, H., Henson, S., Humphrey, J., and Robinson, E. (2013) *Policy Guidelines*: *Enhancing Markets for Nutrient-Dense Foods in Ghana*, IDS Evidence Report, Institute of Development Studies: Brighton, UK

Asche, F., Bellemare, M. F., Roheim, C., Smith, M. D., & Tveteras, S. (2015). Fair Enough? Food Security and the International Trade of Seafood. *World Development*, 67, 151-160.

Baker, P., Kay, A., & Walls, H. (2014). Trade and investment liberalization and Asia's noncommunicable disease epidemic: a synthesis of data and existing literature. *Glob Health*, 10(1), 66.

Baker, P., Kay, A., & Walls, H. (2015). Strengthening Trade and Health Governance Capacities to Address Non-Communicable Diseases in Asia: Challenges and Ways Forward. *Asia & the Pacific Policy Studies*, 2(2), 310-323.

Béné C, Lawton R, Allison E. "Trade matters in the fight against poverty": narratives, perceptions and (lack of) evidence in the case of fish trade in Africa. World Development 2010 38(7):933-954.

Bineau Y, Montalbano P. Selected Developmental Aspects Of International Trade And Trade Policies. A literature review. European Commission: 2011.

Bhutta , Z. A., Das J.K., Rizvi, A., Gaffey, M.F., Walker, N., Horton, S., Webb, P., Lartey, A., Black, R.E., The Lancet Nutrition Interventions Review Group, and the Maternal and Child Nutrition Study Group (2013) 'Evidence-based Interventions For Improvement Of Maternal And Child Nutrition: What Can Be Done And At What Cost?', The Lancet, June 6

Black, R.E., C.G. Victora, S.P. Walker, Z.A. Bhutta, P. Christian, M. de Onis, M. Ezzati, S. Grantham-McGregor, J, Katz, R. Martorell, and R. Uauy (2013), 'Maternal and Child Undernutrition and Overweight in Low-Income and Middle-Income Countries', *The Lancet*, Vol. 382, No. 9890, pp. 427-51.

Blouin, C. (2007). Trade policy and health: from conflicting interests to policy coherence. *Bulletin of the World Health Organization*, 85(3), 169-173.

Blouin C, Hawkes C, Henson S, Drager N, Dubé L. Trade, health and dietary change. In Hawkes C, Blouin C, Henson S, Drager N, Dubé L (editors). *Trade*, *Food*, *Diet and Health*: *Perspectives and Policy Options*. Oxford: Wiley Blackwell, 2010.

Brooks, J. and A. Matthews (2015), "Trade Dimensions of Food Security", *OECD Food*, *Agriculture and Fisheries Papers*, No. 77, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/5js65xn790nv-en

Burnett, K., & Murphy, S. (2014). What place for international trade in food sovereignty?. *Journal of Peasant Studies*, 41(6), 1065-1084.

Canigiani and S. Bingi. 2013. Connecting food value chains in Africa. GREAT Insights, 2(5). July-August 2013. Maastricht, Netherlands, European Centre for Development Policy Management"

Clapp, J. (2009). Food Price Volatility and Vulnerability in the Global South: considering the global economic context. *Third World Quarterly*, 30(6), 1183-1196.

Concord. Spotlight on EU Policy Coherence for Development: the real life impact of EU policies on the

poor. Brussels: CONCORD, 2013.

Daivron, Benoit; Niama Nango Dembele, Sophia Murphy and Shahidur Rashid. 2011. "Price Volatility and Food Security." A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Online at: www.fao.org/fileadmin/user_upload/hlpe/hlpe_documents/HLPE-price-volatility-and-food-security-report-July-2011.pdf

Dangour AD, Hawkesworth S, Shankar B, et al. Can nutrition be promoted through agriculture-led food price policies? A systematic review. BMJ Open 2013;3:e002937. doi:10.1136/bmjopen-2013- 002937

de Schutter, O. . International Trade in Agriculture and the Right to Food. Friedrich-Ebert-Stiftung (FES). Dialogue on Globalization Occasional Paper No 46. Geneva: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2009. Available at: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/genf/06819.pdf

del Ninno, Carlo and Paul A. Dorosh. 2001. "Averting a Food Crisis: Private Imports and Public Targeted Distribution in Bangladesh After the 1998 Flood", *Agricultural Economics*, vol. 25, pp. 337-346.

Drewnowski, A, Hanks AS, Smith WG et al. International trade food and diet costs, and the global obesity epidemic. In: Hawkes C, Blouin C, Henson S, Drager N, Dubé L (eds.) *Trade, food, diet and health: perspectives and policy options*. Oxford, Wiley Blackwell, 2010.

Duraiappah AK and Bhardwaj A. Measuring Policy Coherence among the MEAs and MDGs. Manitoba: International Institute for Sustainable Development, 2007.

European Report on Development (ERD) (2015), Combining finance and policies to implement a transformative post-2015 development agenda. Overseas Development Institute (ODI), in partnership with the European Centre for Development Policy Management (ECDPM), the German Development Institute (Deutsches Institut für Entwicklungspolitik) (GDI/DIE), the University of Athens (Department of Economics, Division of International Economics and Development) and the Southern Voice Network, Brussels, 2015.

European Heart Network (EHN). TTIP, international trade and cardiovascular health – a European Heart Network paper, February 2015.

Estimé, M. S., Lutz, B., & Strobel, F. (2014). Trade as a structural driver of dietary risk factors for noncommunicable diseases in the Pacific: an analysis of household income and expenditure survey data. *Globalization and health*, 10(1), 48.

FAO (2006). *Trade Reforms and Food Security: Country Case Studies and Synthesis*. FAO, Rome.

FAO and WHO. 2014a. *Rome Declaration on Nutrition*. Conference outcome document prepared for the Second International Conference on Nutrition (ICN2), Rome November 19–21.

FAO/WHO. Framework for Action. FAO/WHO, 2014b.

FAO. The State of Agricultural Commodity Markets (SOCO) 2015-2016. Rome: FAO, 2015.

Fidler D. The impact of international trade and investment rules on the ability of governments to implement interventions to address obesity: a case study from the European Charter on Counteracting Obesity. In: Hawkes C, Blouin C, Henson S, Drager N, Dubé L, eds. *Trade, food, diet and health: perspectives and policy options*. Oxford, Wiley Blackwell, 2010.

Forster, J., & Stokke, O. S. (2013). *Policy coherence in development co-operation* (Vol. 22). Routledge.

Friel, S., Gleeson, D., Thow, A. M., Labonte, R., Stuckler, D., Kay, A., & Snowdon, W. (2013). A new generation of trade policy: potential risks to diet-related health from the trans pacific partnership agreement. *Globalization and health*, 9(1), 46.

Galtry, Judith A. "Improving the New Zealand dairy industry's contribution to local and global wellbeing: the case of infant formula exports." *NZ Med J* 126 (2013): 82-9.

Gavas M, Gulrajani N, Hart T. Designing the development agency of the future. London: ODI, 2015.

Gillespie, S., L. Haddad, V. Mannar, P. Menon, N. Nisbett, and Maternal and Child Nutrition Study Group. 2013. "The Politics of Reducing Malnutrition: Building Commitment and Accelerating Progress." *The Lancet 382* (9891): 552–569.

Gillson, Ian, and Amir Fouad, eds. 2015. *Trade Policy and Food Security*: *Improving Access to Food in Developing Countries in the Wake of High World Prices*. Directions in Development. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-0305-5.

Gleeson D and Friel S Emerging threats to public health from regional trade agreements. Lancet 2013; 381: 1507–09

Grover A (2014). *Right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health*. UN General Assembly 11 August 2014. Document A/69/299.

Hansen-Kuhn K. Who's at the Table? Demanding Answers on Agriculture in the Trans-Pacific Partnership. Institute of Agricuture and Trade Policy, 2013.

Hawkes C. Trade liberalization and the nutrition transition: three case studies. In Hawkes C, Blouin C, Henson S, Drager N, Dubé L (editors). Trade, Food, Diet and Health: Perspectives and Policy Options. Oxford: Wiley Blackwell, 2010.

Hawkes C, Blouin C, Henson S, Drager N, Dubé L, eds. *Trade*, *food*, *diet and health*: *perspectives and policy options*. Oxford, Wiley Blackwell, 2010.

Hawkes C, Friel S, Lobstein T, Lang T. Linking agricultural policies with obesity and noncommunicable diseases: a new perspective for a globalizing world. *Food Policy*, 2012 37(3):343-353.

Horta BL, Victora CG. Long-term effects of breastfeeding: a systematic review. Geneva: WHO, 2013. Available at: http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/79198/1/9789241505307_eng.pdf

Huang S. Global Trade of Fruits and Vegetables and the Role of Consumer Demand. In: Hawkes C, Blouin C, Henson S, Drager N, Dubé L, eds. *Trade*, *food*, *diet and health*: *perspectives and policy options*. Oxford, Wiley Blackwell, 2010.

Huang, T., H. Cawley, M. Ashe, S. Costa, L. M. Frerichs, L. Zwicker, J. A. Rivera, D. Levy, R. A. Hammond, E. V. Lambert, and S. K. Kumanyika. 2015. "Mobilisation of Public Support for Policy Actions to Prevent Obesity." *The Lancet* 385 (9985): 2422–2431.

Igumbor EU, Sanders D, Puoane TR, Tsolekile L, Schwarz C, et al. (2012) "Big Food," the Consumer Food Environment, Health, and the Policy Response in South Africa. PLoS Med 9(7): e1001253. doi:10.1371/journal.pmed.1001253

IFPRI. Global Nutrition Report 2014. Washington DC: IFPRI, 2014

IFPRI. Global Nutrition Report 2015. Washington DC: IFPRI, 2015

Khor M. Globalization, liberalization and protectionism: Impacts on poor rural producers in developing countries. Third World Network/IFAD, 2006. Available at: www.ruralpovertyportal.org/documents/654016/100542/DLFE-1614.pdf

Jewell J, Hawkes C, Allen K. *Law and obesity prevention*: *Addressing some key questions for the public health community*. WCRF International Policy and Public Affairs Working Paper No 1. London: WCRF International, 2013.

La Via Campesina (2008). *An Answer to the Global Food Crisis*: *Peasants and small farmers can feed the world*\ Retrieved from www.viacampesina.org/main en/index. php?option=com content&task=view&id=525&Itemid=1.

Lancon F, Benz HD. Rice imports in West Africa: trade regimes and food policy formulation. *Poster prepared for presentation at the 106th seminar of the EAAE* Pro-poor development in low income countries: Food, agriculture, trade, and environment 25-27 October 2007 – Montpellier, France Available at: http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/7906/1/pp07la02.pdf

Liberman, J., & Mitchell, A. (2010). In search of coherence between trade and health: inter-institutional opportunities. *Md. J. Int'l L.*, 25, 143.

Lim SS, Vos T, Flaxman AD, Danaei G, Shibuya K, Adair-Rohani H, et al. A comparative risk assessment of burden of disease and injury attributable to 67 risk factors and risk factor clusters in 21 regions, 1990–2010: a systematic analysis for the Global Burden of Disease Study 2010. Lancet. 2012;380:2224–60.

Maertens, M., & Swinnen, J. F. (2009). Trade, standards, and poverty: Evidence from Senegal. *World Development*, 37(1), 161-178.

Matthews, A (2015). *Food security*, *developing countries and multilateral trade rules*. Background paper prepared for *The State of Agricultural Commodity Markets 2015–16*. Rome, FAO"

McGrady B. Trade and public health: the WTO, tobacco, alcohol, and diet. New York, NY: Cambridge University Press; 2011.

McCorriston S, Hemming DJ, Lamontagne-Godwin, JD, Parr, MJ, Osborn J, Roberts PD (2013) What is the evidence of the impact of agricultural trade liberalisation on food security in developing countries? A systematic review. London: EPPI- Centre, Social Science Research Unit, Institute of Education, University of London.

Neumayer, E., & Spess, L. (2005). Do bilateral investment treaties increase foreign direct investment to developing countries?. *World development*, 33(10), 1567-1585.

Nilsson, M., Zamparutti, T., Petersen, J. E., Nykvist, B., Rudberg, P., & McGuinn, J. (2012). Understanding policy coherence: analytical framework and examples of sector–environment policy interactions in the EU. *Environmental Policy and Governance*, 22(6), 395-423.

OECD Observer, *Policy coherence*: *Vital for global development*, Policy Brief, July 2003

OECD Conference. Investment For Development: Making It Happen. 25-27 October 2005, Rio de Janeiro, Brazil. Available at: www.oecd.org/investment/investmentfordevelopment/35488872.pdf

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Policy coherence for development: promoting institutional good practice. Paris: OECD; 2005:17.

OECD. Policy Framework For Policy Coherence For Development. Draft. Paris: OECD, 2010.

OECD 2013. Better Policies for Development. In Focus 2013: Policy Coherence for Development and Global Food Security. Paris: OECD, 2013.

OECD. Policy coherence for inclusive and sustainable development. 2014. www.oecd.org/dac/POST-2015%20PCD.pdf

Page S. Policy space: Are WTO rules preventing development? ODI Briefing Paper 14. London: ODI, 2007

Pinstrup-Andersen P. Food Price Policy in an Era of Market Instability: A Political Economy Analysis. 2014, Oxford University Press

Porkka M, Kummu M, Siebert S, Varis O (2013) From Food Insufficiency towards Trade Dependency: A Historical Analysis of Global Food Availability. PLoS ONE 8(12): e82714. doi:10.1371/journal.pone.0082714

Remans, R., Wood, S. A., Saha, N., Anderman, T. L., & DeFries, R. S. (2014). Measuring nutritional diversity of national food supplies. *Global Food Security*, 3(3), 174-182.

Salamanca et al 2009. Impact of the US-Colombia FTA on the small farm economy in colombia. www.oxfamamerica.org/static/media/files/colombia-fta-impact-on-small-farmers-final-english.pdf

Salmon, L. (2015). Food security for infants and young children: an opportunity for breastfeeding policy? *International breastfeeding journal*, 10(1), 7.

Schram, A., Labonte, R., Baker, P., Friel, S., Reeves, A., & Stuckler, D. (2015). The role of trade and investment liberalization in the sugar-sweetened carbonated beverages market: a natural experiment contrasting Vietnam and the Philippines. *Globalization and health*, 11(1), 1-13.

Scott-Thomas C. 2012. French Senate rejects palm oil tax. Available at: www.foodnavigator.com/Policy/French-Senate-rejects-palm-oil-tax

Siegel KR, Ali MK, Srinivasiah A, Nugent RA, Narayan KMV (2014) Do We Produce Enough Fruits and Vegetables to Meet Global Health Need? PLoS ONE 9(8): e104059. doi:10.1371/journal.pone.0104059

Smith R, Lee K, Drager N. Trade and health: an agenda for action. Lancet 2009; 373: 768–73

Smith, J., Galtry, J., & Salmon, L. (2014). Confronting the formula feeding epidemic in a new era of trade and investment liberalisation. *Journal of Australian Political Economy*, 73: 132-171

Stuckler D, McKee M, Basu S: Global saturation of "risky commodities": the role of global producers in increased population consumption of processed food, tobacco, and alcohol. *PLoS Med* 2012, 9:e1001235

Thaiprayoon S, Smith R. Capacity building for global health diplomacy: Thailand's experience of trade and health. Health Policy and Planning 2014;1–11

Thow A-M and Hawkes C. The implications of trade liberalization for diet and health: a case study from Central America. Globalization and Health 2009, 5:5. www.globalizationandhealth.com/content/5/1/5

Thow, A-M., Heywood, P., Schultz, J., Quested, C., Jan, S., & Colagiuri, S. (2011). Trade and the nutrition transition: strengthening policy for health in the Pacific. *Ecology of food and nutrition*, 50(1), 18-42.

Thow AM, Downs SM, Leeder SR. Policy for the Prevention of Diet-Related Non-Communicable Diseases in the Asia-Pacific Region. In: Griffiths SM, Tang JL, and Yeoh EK (eds). *Routledge Handbook of Global Public Health in Asia*, Routledge, New York 2014.

Thow, A. M., & McGrady, B. (2014). Protecting policy space for public health nutrition in an era of international investment agreements. *Bulletin of the World Health Organization*, 92(2), 139-145.

Thow, A. M., Snowdon, W., Labonté, R., Gleeson, D., Stuckler, D., Hattersley, L., ... & Friel, S. (2015). Will the next generation of preferential trade and investment agreements undermine prevention of noncommunicable diseases? A prospective policy analysis of the Trans Pacific Partnership Agreement. *Health Policy*, 119(1), 88-96.

Tipping A, Wolfe R. Trade and Sustainable Development: Options for follow-up and review of the trade-related elements of the Post-2015 Agenda and Financing for Development. Working Draft June 2015. IISD, 2015.

Uauy, R, Kain, J, Mericq, V, Rojas, J, and Corvalán, C. Nutrition, child growth, and chronic disease prevention. Ann Med. 2008; 40: 11–20

UNICEF, 1998. The State of the World's Children 1998.

Unnevehr, L. Ronchi, L. Food safety and developing markets: Research findings and research gaps. International Food Policy Research Institute, 2014.

UNICEF. Improving child nutrition. The achievable imperative for global progress. New York: UNICEF, 2013.

UNICEF, WHO, and World Bank 2015. Joint Child Malnutrition Estimates. http://data.worldbank.org/child-malnutrition.

UN General Assembly. Item 17 (a) of the provisional agenda. Macroeconomic policy questions: international trade and development. International trade and development. Report by the Secretary-General. July 2014

UNSCN. 5th Report on the World Nutrition Situation: Nutrition for Improved Development Outcomes. Geneva: UNSCN, 2004.

UNSCN. Nutrition and the Post-2015 Sustainable Development Goals. A Technical Note. Available at: www.unscn.org/files/Publications/Briefs_on_Nutrition/Final_Nutrition%20and_the_SDGs.pdf

von Tigerstrom B. How Do International Trade Obligations Affect Policy Options for Obesity Prevention? Lessons from Recent Developments in Trade and Tobacco Control. *Canadian Journal of Diabetes* 2013, 37:182–188.

Walls H, Smith R. Rethinking governance for trade and health. BMJ. 2015 Jul 8;351:h3652. doi: 10.1136/bmj.h3652.

Walls H, Smith RD, Drahos P. Improving regulatory capacity to manage risks associated with trade agreements. Globalization and Health (2015) 11:14 DOI 10.1186/s12992-015-0099-7

WCRF International. NOURISHING Framework: use economic tools. www.wcrf.org/int/policy/nourishing-framework/use-economic-tools

Wemos. Policy Brief for WHA May 2015 Trade &Health: Why the WHO should be involved in trade agreements. Wemos, 2015. Available at: http://wemos.nl/files/Documenten%20Informatief/Bestanden%20voor%20Governance/20150520_GB_WemosWHA_PolicyBrief_Trade.pdf

World Bank (2008). *Double Jeopardy*: *Responding to High Food and Fuel Prices*. World Bank, Washington, DC. Retrieved from 12

World Bank/IFC. The World Bank Group Framework and IFC Strategy for Engagement in the Palm Oil Sector. Washington DC: WB/IFC, 2011.

World Health Organization (2006) *International Trade and Health*. Geneva.

WHO. 10 Facts on Nutrition. October 2012 Available at: www.who.int/features/factfiles/nutrition/en/

WHO. Essential Nutrition Actions: Improving maternal, newborn, infant and young child health and nutrition. Geneva: WHO, 2013a. Available at: www.who.int/nutrition/publications/infantfeeding/essential_nutrition_actions/en/

World Health Organization (2013b) *Global Action Plan for the Prevention and Control of Non-Communicable Diseases*. Geneva.

WHO. Comprehensive implementation plan on maternal, infant and young child nutrition. Geneva, WHO: 2014a. Available at: www.who.int/nutrition/publications/CIP_document/en/

WHO. Global Nutrition Targets 2025: Policy Brief Series. Geneva: WHO, 2014b

WHO. "Obesity and Overweight." Fact Sheet 311. Geneva: WHO, 2015a. Available at: www.who.int/mediacentre/factsheets/fs311/en/

WHO. Health topics: nutrition disorders. Geneva: WHO, 2015b. Available at:

WHO. NCD Global Monitoring Framework. Geneva: WHO, 2015d. www.who.int/nmh/global_monitoring_framework/en/

WHO Western Pacific Region (WPRO)/SPC/CPOND/UNDP. Trade, trade agreements and non-communicable diseases in the Pacific Islands Intersections, Lessons Learned, Challenges and Way Forward. 2013.

World Trade Organization. Report of the working party on the accession of Samoa to the World Trade Organization. Geneva , WTO, 2011.

WTO, 2014a. World Trade Report 2014. Trade and development: recent trends and the role of the WTO. Available at: www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report14_e.pdf

WTO, 2014b. Trade rules can play a positive role in addressing nutrition objectives, says DDG Shark. News Item November 19 2014 www.wto.org/english/news_e/news14_e/ddgra_19nov14_e.htm

WTO, 2015. Regional Trade Agreements. Available at: www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm

الملحق

الغايات المرتبطة بالتجارة في أهداف التنمية المستدامة

الهدف 2

القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة ورفع مستوى الزراعة المستدامة

- **تصحيح ومنع القيود المفروضة على التجارة وكذلك حالات الخلل في الأسواق الزراعية العالمية،** بما يشمل الاستعانة بالإزالة المناظرة لدعم الصادرات الزراعية وجميع إجراءات التصدير التي لها تأثير مماثل، وذلك وفقًا لصلاحيات جولة الدوحة الإنمائية (الغاية 2ب)
- **تبني إجراءات تضمن تحقيق الأداء الصحيح في أسواق السلع الغذائية الأولية** ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاحتياطي الغذائي، من أجل المساعدة على تحجيم تقلب أسعار الغذاء (الغاية 2جـ)

الهدف 8

تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل والمستدام، وتوفير فرص العمل بشكل كامل يحفز على الإنتاجية، فضلًا عن توفير العمل اللائق للجميع

- **زيادة دعم المعونة لصالح التجارة للدول النامية،** وبخاصة الدول الأقل نموًا، بما يشمل الاستعانة ببرنامج الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة للبلدان الأقل نموًا (الغاية 8أ)

الهدف 10

الحد من عدم الإنصاف داخل البلدان وفيما بينها

- **تنفيذ المبدأ المتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية فيما يتعلق بالدول النامية،** وبخاصة الدول الأقل نموًا، وفقًا للاتفاقات الخاضعة لإدارة منظمة التجارة العالمية (الغاية 10أ)

الهدف 14

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية والاستخدام المستدام لها لتحقيق التنمية المستدامة.

- بحلول عام 2020، منع إعانات مصايد الأسماك التي تسهم في الطاقات المفرطة للصيد والصيد المفرط، وإزالة الدعم الذي يسهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن تقديم إعانات جديدة من هذا النوع، في ظل إدراك أن توفير المعاملة المناسبة والفعالة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والدول الأقل نموًا **يجب** أن **يكون جزءًا تتضمنه مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول إعانات مصايد الأسماك** (الغاية 14,6)

الهدف 17

تعزيز السبل التنفيذية وإعادة تنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة

- **تعزيز نظام تجاري عالمي مفتوح متعدد الأطراف يستند إلى قواعد، ويتسم بالإنصاف وعدم التمييز ويخضع لمنظمة التجارة العالمية، ويشمل ذلك الاستعانة بنتائج المفاوضات التي يتم إجراؤها بمقتضى أجندة الدوحة الإنمائية التابعة للمنظمة** (الغاية 17.10)
- **تحقيق زيادة كبيرة في صادرات الدول النامية، مع** مراعاة مضاعفة نصيب الدول الأقل نموًا من الصادرات العالمية على وجه الخصوص بحلول عام 2020 (الغاية 17.11)
- **تحقيق الوصول إلى الأسواق دون الخضوع للرسوم والحصص بناءً على أسس دائمة لجميع الدول الأقل نموًا**، بما يتماشى مع قرارات منظمة التجارة العالمية، وبما يشمل الاستعانة بضمان شفافية وبساطة قواعد المنشأ التفضيلية القابلة للتطبيق على الواردات القادمة من الدول الأقل نموًا، وأنها تسهم في تيسير الوصول إلى الأسواق (الغاية 17.12)

حقوق الصور

الغلاف: منظمة الأغذية والزراعة/Carlos Gaggero

الصفحة 6: منظمة الأغذية والزراعة/ Marzella Wüstefeld

الصفحة 9: منظمة الأغذية والزراعة/ Marzella Wüstefeld

الصفحة 12: منظمة الأغذية والزراعة/ Carlos Gaggero

الصفحة 13: منظمة الأغذية والزراعة/ Marzella Wüstefeld

الصفحة 17: منظمة الأغذية والزراعة/ Marzella Wüstefeld

الصفحة 21: منظمة الأغذية والزراعة/ Peter Griffin

الصفحة 21: منظمة الأغذية والزراعة/ Marzella Wüstefeld

الصفحة 23: منظمة الأغذية والزراعة/ Sebastián Villar

الصفحة 24: منظمة الأغذية والزراعة/ Photo library

الصفحة 27: منظمة الأغذية والزراعة/ Marzella Wüstefeld

الصفحة 29: منظمة الأغذية والزراعة/ J.E.Basco

الصفحة 30: منظمة الأغذية والزراعة/ Sebastián Villar

الصفحة 33: منظمة الأغذية والزراعة/ Photo library

الصفحة 35: منظمة الأغذية والزراعة/ Marzella Wüstefeld

الصفحة 36: منظمة الأغذية والزراعة/ Marzella Wüstefeld

الصفحة 39: Monticello / Fotolia

AR

ورقة مناقشة

رؤيـة اللجنة الدائمـة للتغذية

يمكن بلوغ عالم خالٍ من الجوع ومن جميع أشكال سوء التغذية في هذا الجيل.

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

أمانة اللجنة الدائمة للتغذية

البريد الإلكتروني: scn@fao.org

الموقع الشبكي: www.unscn.org

منظمة الأغذية والزراعة

Viale delle Terme di Caracalla

00153، روما، ايطاليا

UNSCN

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

نقدر الدعم التمويلي بجزيل الشكر:

Supported by:

Federal Ministry of Food and Agriculture

based on a decision of the German Bundestag